الفصل الثالث

بعض المتغيرات المجتمعية في المجتمع المصري خلال الربع الأخير من القرن العشرين وانعكاساتها على مجتمع التعليم

ويشتمل على:

- مقدمـــــــــــة

أولاً: المتغيرات الاقتصادية:

١- دخول مصر مرحلة الانفتاح الاقتصادي

٢- التحول في نمط الإنتاج

٣- ازدياد معدلات البطالة وهجرة العمالة المصرية

ثانيًا: المتغيرات الاجتماعية:

١- التغيرات التي أصابت بنية القيم في المجتمع

٢- التغيرات التي أصابت البنية الطبقية في المجتمع

٣- التفاوت في توزيع الدخول وغياب العدالة الاجتماعية

٤- التغيرات الثقافية الطارئة على المجتمع المصري

ثالثًا: المتغيرات السياسية:

- انعكاسات المتغيرات المجتمعية المختلفة على مجتمع التعليم في مصر

- خاتمـــــــة الفصل

الفصـــل الثالث

بعـــض المتغيـــرات المجتمعيـــة في المجتمـــع المصـــري خـــلال الربـــع الأخيـــر من القـــرن العشـــرين وانعكاساتـــها على مجتمـــع التعليـــم

مقدمـــــة:

يشهد عالمنا اليوم العديد من التغيرات المتلاحقة والمفاجئة، فعلى الصعيد السياسي، ومع انهيار الإتحاد السوفيتي سابقًا، تتصدر الولايات المتحدة الأمريكية العمل السياسي الدولي وتزداد هيمنتها وقوتها في توجيه الأحداث، وعلى الصعيد الاقتصادي تزداد هيمنة وسيطرة رأس المال ومحاولات الرأسمالية العالمية أن تجعل بلدان الجنوب عبارة عن معدة كبيرة دورها ينحصر فقط في الاستهلاك، وعلى الصعيد الاجتماعي يزداد الفقر وتنخفض الدخول الفردية وتتدنى الأوضاع المعيشية في بلدان الجنوب، وكل ذلك يتم لصالح بلدان الشمال المتقدمة صناعيًا وتقنيًا[١].

ولم يكن المجتمع المصري بمنأى عن تلك التغيرات المتلاحقة، فشهد – خاصة في الربع الأخير من القرن العشرين- مجموعة من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أثرت تأثيرًا بالغًا على نظم حياته وتفكيره وقيمه وسلوكياته، وأدت إلى ظهور الكثير من القضايا والمشكلات الاجتماعية الخطيرة التي باتت تهدد كيان المجتمع واستقراره. وكان لتلك التحولات انعكاساتها الواضحة على أنظمة المجتمع المختلفة بصفة عامة، وعلى النظام التعليمي خاصة، إذ إن النظام التعليمي "من أكثر النظم الاجتماعية تصويرًا لجملة أحوال الأمة، إن خيرًا فخيرا، وإن شرًا فشرا"[٢]. ومن ثم لوحظ أن التعليم بدأ يعاني – كما سبق أن أوضحنا في الفصل السابق- بعضًا من صور الانحراف التي أثرت على واقع العملية التعليمية، وحالت دون تحقيق الأهداف التعليمية المنشودة.

ويجئ الفصل الحالي لدراسة أبرز المتغيرات التي طرأت على المجتمع المصري، خاصة في الربع الأخير من القرن العشرين، في محاولة للكشف عن بعض العوامل التي هيأت لظهور صور الانحراف والفساد في كثير من قطاعات المجتمع، بما فيها قطاع التعليم.

على أن تكون المتغيرات المستهدف دراستها في هذا الجزء هى: المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

أولاً: المتغيـــــرات الاقتصـــاديـــة:

تُعد المتغيرات الاقتصادية من أبرز التحولات التي شهدها المجتمع المصري خـــــلال الربع الأخير من القرن العشرين، وأكثرها خطورة على واقع الحياة المصرية برمتها، ولـــــعل من أهم تلك التحـــــولات:

---

[1] – شل بدران: التربيـــة والمجتمـــع ، طـــ (٢) ، دار المعرفـــة الجامعيـــة ، الإسكندريـــة ، ٢٠٠٣ ، ص ٢١٩.

[2] – سعيد إسماعيل على: التعليم على أبواب القرن الحادي والعشرين ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص٢٢٠.

١- دخـــول مصـــر مرحلـــة الانفـــتاح الاقتصـــادي:

الانفتاح الاقتصادي هو دعوة وجهتها الدولة مع بداية عام ١٩٧٤ لرأس المال العربي والأجنبي وأيضًا الوطني للمشاركة في عمليـــة التنمية الاقتصادية في مصر، وهو سياسة اقتصادية جديدة اتخذت سماتـــها الرئيسة من خلال مجموعة من القوانين لعل أهمها: القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٣ بشأن استثمار رأس المال العربي والأجنبي، والقانون رقم (٩٧) لسنة ١٩٧٦ والخاص بتنظيم التعامل مع النقد الأجنبي، وكذلك القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٧ والذي تمتع بمقتضاه المستثمرين المصريين بجميع الضمانات والإعفاءات التي مُنحت للاستثمارات العربية والأجنبية[١].

وكان الانفتاح الاقتصادي نقطة تحول كبيرة في تاريخ مصر بصفة عامة، حيث أحدث تغيرات عميقة وجذرية شملت معظم جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنفسية، فلم يكن الانفتاح "مجرد إجراءات اقتصادية، ولم تنحصر آثاره في الميدان الاقتصادي وحده، بل كان هجومًا شاملاً شنته قوى داخلية وخارجية في تحالف مع السلطة الساداتية على جبهات عديدة، وكان القصد هو استئناف سير المجتمع المصري على طريق الرأسمالية الخارجية والتبعية للرأسمالية العالمية"[٢].

وهكذا كان الانفتاح الاقتصادي بمثابة فتح نافذة أمام التبعية الاقتصادية، حيث أن التغيرات الجوهرية التي شهدتها مصر – منذ السبعينيات– في نظامها الاقتصادي والاجتماعي أدت في النهاية إلى "إنهاء التجربة المصرية التي بدأت منذ أوائل الخمسينيات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقلة، وتحويل مصر إلى بلد تابع للإمبريالية العالمية مثل غيرها من دول المنطقة سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي أو العسكري"[٣]، إذ كان الهدف من وراء تشجيع الدول الغربية للانفتاح الاقتصادي في الدول النامية هو "السيطرة وإحكام القبضة على اقتصاديات تلك الدول، فالقطاع الخاص هو مدخل الدول الغربية، في غالب الأحيان، للسيطرة على موارد أي دولة نامية والاستفادة منها"[٤].

ومما هو جدير بالذكر، أن التحول نحو تلك السياسات الاقتصادية "لم يتم وفق ضوابط رشيدة، ونتج ذلك أن رافقته صور انحراف كثيرة لم يقف خطرها عند حد ضياع مبالغ نقديـــة قلت أو كثرت، وإنما تمثل كذلك في تلك الشروخ التي أصابت مواضع في بنية القيم"[٥].

---

[1] – رمزي سلامة: " الاقتصاد المصري بعد ٧ سوات انفتاح " ، الانفتاح الاقتصادي بين الإنتاج والاستهلاك ، المؤتمر العلمي السنـــوي الثاني ، ٢٤– ٢٦ أبريل ١٩٨٢ ، م (٢) ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، ١٩٨٢، ص ١١٧٢.

[2] – إبراهيم العيسوي: في إصلاح ما أفسدهُ الانفتاح ، كتاب الأهالي ، ع (٣)يصدر عن جريدة الأهالي، القاهرة، سبتمبر ١٩٨٤، ص ٥

[3] – سمير نعيم أحمد: " أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري حلال حقبة السبعينيات على أنساق القيم الاجتماعية ومستقبل التنميـــة " ، مجلة العلوم الاجتماعية ، ع (١) ، س (١٠) ، الكويت ، مارس ١٩٨٣ ، ص ١١٣.

[4] – منى قاسم: الإصـــلاح الاقتصـــادي في مصـــر ، الهيئـــة المصريـــة العامـــة للكتاب ، القاهـــــرة ، ١٩٩٨ ، ص ٦٣ .

[5] – سعيد إسماعيل علي: شجون جامعية ، مرجع سابق ، ص ١٢٢.

ويرى فريق من المحللين الاقتصاديين أن الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي أدى إلى تزايد الأزمة الأخلاقية والسلوكية وتفاقم الخلل على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، حيث تدنت الأحوال المعيشية لفئات اجتماعية كانت تجد الحماية من جانب الدولة في المرحلة السابقة عليها، بالإضافة إلى تزايد معدلات الفقر وتعاظم نسبة الجرائم الاقتصادية المستحدثة، وزيادة ظاهرة تنامي العشوائيات والمجتمعات الهامشية، وتدهور منظومة القيم الأخلاقية، وذلك بسبب ما صاحب سياسة الانفتاح الاقتصادي من إعلاء للقيم المادية على حساب القيم الأخلاقية[١].

وتزامن مع انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي أيضًا "تفاقم الأزمة المجتمعية المصرية التي عبّرت عن نفسها في العديد من الأزمات مثل أزمة الهوية الحضارية والجدل حول الانتماء القومي، فيما يُسمى بعروبة مصر في مواجهة تحييد أو تحجيم دور مصر، فضلاً عن مشكلات التحول الاجتماعي وبروز التناقضات الطبقية وتعميق التمايزات الاجتماعية"[٢].

وهكذا كان الانفتاح في مصر ليس مجرد ظاهرة اقتصادية فحسب، بل هو "ظاهرة تحول مجتمعي شامل – بكل أبعادها وأثارها – فيما يتعلق بالقوى الاجتماعية، وبنسق القيم في المجتمع، بل وبالشخصية القومية ذاتها، ومعه تبدلت معايير الصواب والخطأ، والمسموح والممنوع، والمقبول والمرفوض"[٣].

٢- التحـــــول فـــي نمـــط الإنـــتاج:

شهدت فترة الانفتاح تكاثر فرص الكسب السريع من جراء التوسع الكبير في الأنشطة المرتبطة بنمو الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية والخدمات العقارية المصاحبة لتدفقات الاستثمارات والأموال النقدية والتكنولوجيا من الخارج ونحو الخارج، مما أدى إلى تزايد نطاق وثقل الأعمال المدرة للعائد المادي السريع بدون إضافات حقيقية إلى الناتج أو زيادة في الإنتاجية[٤].

وشهدت مصر فيما بين ١٩٧٣– ١٩٨٤ نموًا بالغ السرعة في الدخل القومي، حيث وصل المتوسط السنوي لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ٨,٥%، وهو معدل لم يتجاوزه في نفس الفترة إلا عدد محدود جدًا من البلاد، ومن ثم زاد مستوى الدخل الحقيقي للفرد الواحد

---

[1] – المجالس القومية المتخصصة: " مواجهة الأزمة الأخلاقية والسلوكية " ، تقرير المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب والإعـــلام ، الدورة (٢٢) ، ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، ص ص ٢٣٠ ، ٢٣١.

[2] – سامية سعيد إمام: من يملك مصر " دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري (٧٤–١٩٨٠) "، رسالة ماجستير منشورة ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ١٣٩.

[3] – دروية شرف الدين: السياسة والسينما في مصر (١٩٦١– ١٩٨١) ، الهيـئة المصريـة العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٢، ص١٨٠.

[4] – جامعة الدول العربية ، الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب: المشكلات الاجتماعية في الـوطن العـربي ، التقريـر الاجتماعي العربي، مطابع جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٢٣.

بنحو الضعف، كذلك تزايد معدل الاستثمار الإجمالي بسرعة ١٠,٣% سنويًا حتى بلغت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢٥% في سنة ١٩٨٤[١].

ولما كان رأس المال الخاص بحكم طبيعته يتجه دومًا نحو الاستثمار في المشروعات الأسرع عائدًا والأكثر ربحية والأقل مخاطرة، فقد اتجه رأس المال مع بداية الانفتاح نحو الاستثمار غير المنتج، كالمضاربة على الأرض، والإسكان الفاخر، والتجارة المستوردة، والمشروعات السياحية، على حساب الاستثمارات في المشروعات الصناعية والزراعية، وساد مناخ "العائد بلا جهد"، وهو استثمار يمكن القول أنه أكثر ملائمة لأفراد يتعجلون إثبات رقيهم الاجتماعي، وهو استثمار قد لا يتطلب مستوى متقدم من التعليم والخبرة، وهو أيضًا أكثر ملائمة للطبقات جديدة العهد بالثروة والتعليم، والتي أخذت تحاكي الطبقات العليا في نمطها الاستهلاكي، فأشاعت نوعًا من الاستهلاك الترفي رغبة منها في تأكيد انتمائها للطبقة الأعلى وانقطاع صلتها بأصولها الحقيقية[٢].

وعليه، كان من أهم نقاط الضعف فيما حدث من نمو خلال حقبة الانفتاح أنه نمو خدمي بالدرجة الأولى، بمعنى أن الأولوية فيه لم تكن للقطاعات السلعية كالزراعة والصناعة، وإنما للقطاعات غير السلعية كالتجارة والتوزيع والإسكان الفاخر والنقل الخاص وسياحة الأغنياء وما إليها[٣]. فبينما كانت الزراعة تنمو بمعدل يقل بشكل ملحوظ عن معدل نمو السكان، كان معدل النمو في الصناعة التحويلية أقل بكثير من معدل النمو في الخدمات وفي إنتاج البترول الخام. وهكذا انخفض نصيب الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ١٩٧٣- ١٩٨٤ من ٢٥% إلى ١٧% ، ونصيب الصناعة التحويلية من ٢٣% إلى ١٧% ، بينما ارتفع نصيب الخدمات من ٤٥% إلى ٤٨% ، ونصيب البترول الخام من أقل من ١% إلى ١٥% [٤].

ولم تكن القرية المصرية بمنأى عن ذلك التحول الاقتصادي، فشهدت هى الأخرى العديد من الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية التي تحول إليها كثير من الفلاحين بسبب ما تدره من دخل مرتفع وكسب سريـــع، كما تحولت القرية من مجتمع منتج لاحتياجاته وتصدير الفائض إلى المدينة إلى مجتمع مستهلك يزاحم المدينة في الاستهلاك[٥] .

---

[1] – جلال أمين: نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع في مصر " مقالات وبحوث نقديـــة سياسيـــة واجتماعـــية واقتصـــادية" ، مكتبـــة مدبـــولي ، القاهـــرة ، ١٩٨٩ ، ص ص ٧٧ ، ٧٨.

[2] – جلال أمين: ماذا حدث للمصريين ؟ " تطور المجتمع المصري في نصف قرن (١٩٤٥ – ١٩٩٥) ، الهيئة المصرية العامة للكتـــاب ، القاهـــــرة ، ١٩٩٩ ، ص ص ٣٧ ، ٣٨.

[3] – إبراهيم العيسوي: مرجع سابق ، ص ٢٣.

[4] – جلال أمين : نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع في مصر ، مرجع سابق ، ص ٧٨.

[5] – مصطفى عبد الحميد حسن عناني: التحولات المجتمعية في مصر وانعكاساتها على التعليم العالي في الربع الأخير من القرن العشـــرين ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص ١١٧.

ومن ثم حدث ركود نسبي في مجال إنتاج بعض السلع الزراعية والصناعية الهامة، فعلى سبيل المثال، ظل إنتاج القمح يتذبذب حول مستوى ١,٨ مليون طن في السنة، وظل إنتاج الأرز يتذبذب بين ٢,٣ ، ٢,٥ مليون طن في السنة خلال الفترة " ١٩٧٣-١٩٧٩"، كما لم يزد إنتاج الغزول كثيرًا، حيث ارتفع من ١٨٢ ألف طن عام ١٩٧٣ إلى مستوى ٢١٨ ألف طن عام ١٩٧٩، أي بزيادة قدرها ٢٠% فقط خلال ستة أعوام، ونفس الأمر ينطبق على إنتاج حديد التسليح أيضًا الذي لم يزد سوى زيادة ضئيلة من مستوى ٢٢٦ ألف طن عام ١٩٧٣ إلى ٣٠٢ ألف طن عام ١٩٧٩، في حين نجد أن إنتاج المياة الغازية في تزايد مطرد؛ إذ زاد الإنتاج من ٦٠٠ مليون زجاجة عام ١٩٧٣ إلى ١,٤ بليون زجاجة عام ١٩٧٩، مما يشير إلى مفارقات واختلالات هامة أصابت هيكل الإنتاج السلعي ونمط الإنتاج المحلي خلال سنوات الانفتاح[١].

أما عن الزيادة التي حدثت في معدلات النمو خلال فترة الانفتاح، فإنها تعود بالدرجة الأولى إلى ارتفاع إيرادات البترول، وحصيلة المرور في قناة السويس، وإيـــردات قطاع السياحـــة، بالإضافـــة إلى تحويـــلات المصريين العاملين بالخارج، وهى جميعًا دخول ذات طبيعة ريعية، أي أن النمو هو نمو نقدي في الأســـاس ولم يترتب عليه زيادة في الأصول الإنتاجية للمجتمع، وبالتالي زاد من اعتماد الاقتصاد المصري على دخول ذات طبيعة ريعية لا إنتاجية[٢].

وبناء على ذلك، دأب عدد من الاقتصاديين في مصر وخارجها، على وصف الاقتصاد المصري في تلك الفترة، بأنه "يتحول أكثر فأكثر إلى أن يكون اقتصادًا ريعيًا، أي اقتصادًا يعتمد على مصادر للدخل لا ترتبط ارتباطًا يذكر ببذل الجهد وزيادة الإنتاج، بل يعتمد على ظروف الطلب أو على الانتفاع بموارد طبيعية صرف، لا يكاد أن يكون للجهد الإنساني فيها نصيب، أو على المعونات الأجنبية"[٣].

وعلى الرغم من تلك الزيادة التي حدثت في معدلات النمو خلال فترة الانفتاح، إلا أنه سرعان ما تعرض الاقتصاد المصري لاختلالات خطيرة ، فمع نهاية الثمانييات، واجهت مصر أزمة اقتصادية حادة: أسعار بترول منخفضة، التزامات متزايدة بدفع الديون، صعوبة في الحصول على المساعدات الثنائية والقروض التجارية. إلى جانب ذلك، فإنه في منتصف عام ١٩٨٨، زادت أسعار القمح العالمية زيادة كبيرة الأمر الذي أضاف إلى الميزان التجاري

---

[1] – محمود عبد الفضيل: تأمـــلات فـــي المسألـــة الاقتصاديـــة ، دار المستقبل العـــربي ، القاهـــرة ، ١٩٨٣ ، ص ٥٣.

[2] – محمد حمدي صبحي الأتربي: " ملحوظات أساسية على سياسة الانفتاح الاقتصادي ، محاولة لاستقراء بعض المؤشـــرات الإجماليـــة والشواهد العملية " ، في مؤتمر تجارة المنصورة ، مرجع سابق ، ص ١٠٠٢.

[3] – حلال أمين: الـــدولـــة الرحـــــوة فـــي مصـــــر ، ســـــينا للنـــشر ، القاهـــرة ، ١٩٩٣ ، ص ٤٨.

المصري المتداع أصلاً عبئًا جديدًا، حتى أن الحكومة أصبحت تواجه صعوبة كبيرة في تمويل وارداتها الغذائية الأساسية[١].

ويلخص تقرير للقسم التجاري بالسفارة الأمريكية الأوضاع الاقتصادية في مصر عام ١٩٨٩، فيشير إلى أن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي قد انخفض من ٦١٠ دولار عام ١٩٨٥ إلى ٤٥٠ دولار عام ١٩٨٩، وزادت الديون الأجنبية لتصل إلى ٥٠ بليون دولار مع نهاية عام ١٩٨٩، أي ما يوازي ١٤٢% من الناتج القومي الإجمالي بالمقارنة بـ ١٠٠% عام ١٩٨٧، و ٦١,٩% عام ١٩٨٥. وتخلفت مصر عن إعادة دفع ديونها الضخمة منذ يوليو ١٩٨٨، ونتيجة لذلك بلغت المتأخرات مع بداية عام ١٩٩٠ خمسة بلايين دولار. كذلك زاد العجز التجاري ما بين عامي ٨٨/٨٧ ، ١٩٨٩/٨٨ بنسبة ١٤,٧% ، وارتفع العجز في الحساب الجاري في نفس الفترة بنسبة قدرها ١٦٨%. إلى جانب ذلك، فإن عجز الموازنة بدلاً من أن يصل إلى ٤,٩ بليون دولار - وفقًا لما كان مخطط له- فإنه تضخم ليصل إلى ١٣,٤ بليون دولار عام ١٩٨٩/٨٨. ولتغطية تلك الفجوة قامت الحكومة باللجوء بشكل متزايد إلى طبع النقود، الأمر الذي أدى إلى زيادة التضخم، ليصل إلى ٣١,٢% عام ١٩٨٩/٨٨ بالمقارنة بـ ٢٥,٨% عام ١٩٨٨/٨٧. علاوة على ذلك استمرت معدلات البطالة في ازدياد لتبلغ ٢٠% من قوة العمل عام ١٩٨٩ بالمقارنة بـ ١٤,٦% عام ١٩٨٦[٢].

ومما تقدم يتضح، أن سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تم انتهاجها منذ منتصف السبعينيات لم تخدم الاقتصاد المصري، إذ إنها "فتحت الباب للاختلالات في جميع هياكل الاقتصاد المصري وأصبحت التشوهات الناتجة عنها سمة من سمات هذا العصر، فهناك اختلال في ميزان المدفوعات والميزان التجاري، واختلال في العلاقة ما بين الادخار والاستثمار، واختلال في توزيع الموارد ما بين الاستخدامات، وهو ما تعارف عليه بسوء توزيع الموارد ما بين الاستخدامات، وكانت النتيجة تدهور الصادرات المصرية لضعف ورداءة المنتجات المصرية كنتيجة مباشرة للمشاكل التي يواجهها القطاع الصناعي ككل.. فالمنتج النهائي ردئ والمستهلك المصري يحجم عنه فكيف نستطيع تصديره، وبالتالي ظهرت مشاكل المخزون الراكد والطاقات العاطلة وأزمات السيولة والسحب على المكشوف، وفي النهاية تعثر شركات القطاع الصناعي.. وكل ذلك ينعكس بشكل مباشر على الموازنة العامة للدولة التي أصبحت تحمل أعباء داخلية وخارجية تنوء بها بدءًا من الدعم على الغذاء وانتهاءًا بخدمة الدين الخارجي"[٣].

---

1 - زينب عبد العظيم محمد: " الاقتصاد السياسي لعلاقة مصر بصندوق النقد الدولي من إتفاق ١٩٨٧ إلى إتفاق ١٩٩١ " ، شركاء في التنمية: الجوانب السياسية والاجتماعية للإصلاح الاقتصادي في مصر ، قضايا التنمية (٣) ، تحرير عالية المهدي ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ١٤٥.

2 - في: زينب عبد العظيم محمد: المرجع السابق ، ص ١٤٦.

3 - منى قاسم: مرجع سابق ، ص ٢٥.

علاوة على ذلك، شهد المجتمع المصري في ظل تلك السياسة الانفتاحية "نموًا هائلاً في الأنشطة الطفيلية والتي نشطت في مجالات معينة تقع على هامش العملية الإنتاجية مثل عمليات السمسرة والوساطة والمقاولات والمضاربات والحصول على التوكيلات التجارية واحتكار منافذ توزيع السلع المستوردة"[1]. إضافة إلى العديد من الصور الأخرى التي اتخذها النشاط الطفيلي مثل "استغلال النفوذ السياسي والإداري، والارتشاء، والتواطؤ مع القطاع الخاص على حساب القطاع العام، وتضخيم الأزمات، والإتجار في السوق السوداء، والتهريب، والتهرب من دفع الضرائب والرسوم الجمركية، والاستيلاء على أموال الدولة، وغيرها مما ظهر في محاكمات الفساد بعد رحيل السادات"[2]. وكان لتلك الأنشطة الطفيلية عواقب وخيمة على الاقتصاد المصري "لما تنطوي عليه من عبث بنظام الحوافز الذي يقوم على أساس مبدأ ربط الأجر بالجهد، ولما تضعه من عراقيل أمام التخطيط، حيث يتعذر معها إجراء الحسابات الاقتصادية المعتادة والتنبؤ بالسلوك المحتمل للاقتصاد القومي"[3].

وهكذا وصلت مصر – مع نهاية الثمانينيات– إلى مرحلة لا تستطيع عندها أن تؤجل سياسات الإصلاح الاقتصادي إلى أبعد من ذلك، فمن ناحية تراكمت متأخرات الديون عليها، ومن ناحية قامت الدول المقدمة للمساعدات بالضغط على مصر من أجل دفعها إلى عقد اتفاق مع صندوق النقد الدولي بالشروط التي يراها ملائمة. ومن المواقف التي اتخذتها الحكومة الأمريكية للضغط على مصر في هذا الشأن: قيامها بتجميد المعونة النقدية عن عامي ١٩٨٨ – ١٩٨٩ والبالغة ٢٣٠ مليون دولار (١١٥ مليون دولار عن كل عام) ، والتي كانت قد خصصتها عام ١٩٨٧ بغرض "تحقيق الاستقرار الاقتصادي في مصرّ وتشجيع الإصلاح ومواجهة أزمة المدفوعات"، وموقفها – أي الحكومة الأمريكية– المتشدد إزاء مطلب مصر بتخفيض ديونها العسكرية أو تخفيض نسبة الفائدة المرتفعة عليها، علاوة على اعتراض المندوب الأمريكي داخل مجلس إدارة الصندوق الأفريقي على منح مصر ٢٣٠ مليون دولار لتمويل مشروعات الكهرباء في أغسطس ١٩٨٨، وذلك بدعوى أن أسعار الكهرباء في مصر لا تسمح بسداد القرض أو الفوائد[4].

وبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي ألحت الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي على ضرورة تطبيقه في مصر هو باختصار عبارة عن حزمة من السياسات الاقتصادية والسياسية ذات طبيعة انكماشية تقوم على عدد من المبادئ الملزمة للدول المدينة، نذكر منها: أن تخفض قيمة عملتها المحلية وأن تحرر التجارة والمدفوعات الخارجية من القيود المفروضة عليها، أن

---

[1] – محمود عبد الفضيل: التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ١٥٥.

[2] – إبراهيم العيسوي: مرجع سابق ، ص ٢٤.

[3] – المرجع السابق ، ص ٢٥.

[4] – زينب عبد العظيم محمد: مرجع سابق ، ص ص ١٤٨ ، ١٤٩.

تتعهد بتقليل العجز في الموازنة العامة للدولة من خلال إلغاء الدعم السلعي للضروريات، أن تكف الحكومة عن الاستثمار في المجالات الزراعية والصناعية، وأن تقصر دورها فقط على إنشاء مشروعات البنية الأساسية، علاوة على ضغط الإنفاق الحكومي ببيع مؤسسات وشركات القطاع العام للقطاع الخاص (المحلي والأجنبي)[١].

ولم تجد الحكومة المصرية – نتيجة لتلك الضغوط المتزايدة عليها– مفرًا من الاستجابة لبرامج الإصلاح الاقتصادي. تلك البرامج التي كان لها العديد من الآثار الخطيرة على الاقتصاد المصري، ففي ظلها انخفضت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٦٣,٥% في ١٩٨٢/٨١ إلى ٤٣,٥% في ١٩٩٠/٨٩، وكذلك انخفضت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٤١,٩% في عام ١٩٨٢/٨١ إلى ١٢,٥% في ١٩٩١/٩٠، وفي ذات الوقت انخفضت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢٧% عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٤,٣% في ١٩٩١/٩٠، كذلك انخفض معدل النمو في القطاع الزراعي من ٦,٤% عام ١٩٨٣/٨٢ إلى ٢% عام ١٩٩١/٩٠، وبلغت نسبة الاستثمار الثابت العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٤,٤% في ١٩٩٠/٩٠ بعد أن كانت ٢٢,٥% في ١٩٨٢/٨١، وحقق معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي انخفاضًا واضحًا حيث بلغ ٢,١% في ١٩٩١/٩٠، وكذلك انخفضت نسبة الاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٧,٨% عام ١٩٨٢/٨١ إلى ١١,٢% في ١٩٩١/٩٠[٢].

أضف إلى ما تقدم، يعد التضخم الانفجاري الذي شهدته الأسعار في السنوات الأخيرة من أبرز النتائج الاجتماعية لتلك الأزمة التي يعاني منها الاقتصاد المصري نظرًا لاعتماده على دخول في معظمها ريعية لا إنتاجية، حيث إنه "إذ تكثر النقود في المجتمع بدرجة تفوق كمية العمل الإنتاجي تبرز تلك الظاهرة، فتلتهب الأسعار وتلتهم الدخول ويقع ضحيتها الجمهرة الكبرى من محدودي الدخل"[٣]. فتشير النشرة الاقتصادية الشهرية لمصـــــر (فبراير ١٩٩٥) إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بمعدل ١٢% عام ١٩٩٤[٤]. وهو ما يعني تزايد حدة ما يواجه أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة من صعوبات في إشباع الحاجات الاجتماعية الأساسية، خاصة وأن هذا الارتفاع ينصرف إلى سلع ضرورية يعتمد عليها أعضاء هذه الفئات

---

[1] – رمزي زكي: محنة الديون وسياسات التحرير في دول العالم الثالث ، دار العالم الثالث للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٥٢.

[2] – هبة أحمد نصار: " بعض الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر" ، الإصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية ، مـــؤتمر قسم الاقتصاد ، ٢١ – ٢٢ نوفمبر ١٩٩٢ ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعـــة القاهـــرة ، تحـــرير جودة عبد الخالق ، هناء خير الدين ، دار المستقبل العـــربي ، القاهـــرة ، ١٩٩٢، ص ص ١٠٣، ١٠٤.

[3] – سعيد إسماعيل علي: شجون جامعية ، مرجع سابق ، ص ١٠٨.

[4] – رئاسة مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، النشرة الاقتصادية الشهرية لجمهورية مصر العربية ، م (٣) ، ع (٢٦) ، فبراير ١٩٩٥ ، ص ١.

في حياتهم، وهو ما يظهر بوجه خاص في مجال الغذاء وتحديدًا الحبوب والنشويات[١].

وفي هذا الصدد، تشير إحدى الدراسات إلى ارتفاع أسعار المستهلك في مصر منذ شرعت الحكومة في تطبيق سياسات التكيف الهيكلي منذ عام ١٩٨٧، وتحرير السياسات السعرية والتسويقية الزراعية وتقليص دعم الغذاء، حيث زاد الرقم القياسي لأسعار المستهلك في المناطق الحضرية من ١٠٧,٤ عام ١٩٨٧ إلى ٢٤٣,٥ في عام ١٩٩٢، وزادت أسعار الحبوب والنشويات داخل مجموعة الأغذية والمشروبات من ١١٢,٩ إلى ٣٤٨ خلال نفس الفترة، وفي المناطق الريفية زاد الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال نفس الفترة من ١٠٤,١ إلى ٢٣٧,٣ والرقم القياسي للأغذية والمشروبات من ١٠٢,٨ إلى ٢٣٠ وأسعار الحبوب والنشويات من ١٠٠,٢ إلى ٢٨٧,١ [٢].

ولهذا التضخم الانفجاري آثاره الخطيرة، حيث أنه "يضر بمستوى معيشة أصحاب الدخول الثابتة، كالموظفين وغيرهم من محدودي الدخل والفقراء، بينما يستفيد منه أصحاب الدخول المتغيرة كالتجار والمنتجين والمستوردين وغيرهم ممن تتزايد دخولهم مع تزايد الأسعار"[٣]، وبذلك يُعد التضخم أداة لإعادة توزيع الدخل من الفقراء إلى الأغنياء. وهذا يؤدي بدوره إلى "التآكل التدريجي والمستمر لقيم أفراد الطبقة المتوسطة تجاه الواجب والخدمة العامة واحترام القانون، ومن ثم يكون التضخم مسئولاً عن تحطيم الطبقة المتوسطة بقيمها وتقاليدها التي تعمل على توازن المجتمع ليحل محلها الأغنياء المحدثون"[٤].

٣- ازدياد معدلات البطالة وهجرة العمالة المصرية:

كان لدخول مصر مرحلة الإصلاح الاقتصادي - في أوائل التسعينيات- وتطبيق برنامج شامل للخصخصة آثاره الواضحة على ازدياد معدلات البطالة، حيث "تقدر العمالة الفائضة في المجتمعات المقبلة على برنامج الخصخصة بما يزيد على نصف القوى العاملة في المنشأت العامة"[٥]. والحقيقة أنه لم يكن دخول مصر مرحلة الإصلاح الاقتصادي نتيجة "لمطالب جماهيرية وطنية أو ضرورة اقتصادية، وإنما نتيجة لضغوط أجنبية ترجع إلى منتصف الثمانينيات عندما بدت الحكومة الأمريكية رغبتها في قيام مصر بعملية إصلاح

---

[1] - جلال عبد الله معوض: " الإصلاح الاقتصادي في مصر : الآثار الاجتماعية والسياسية " ، شركاء في التنمية: الجوانب السياسية والاجتماعية للإصلاح الاقتصادي في مصر ، قضايا التنمية (٣) ، تحرير عالية المهدي ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٢٠٣.

[2] - محمد سمير مصطفى: " السياسات الإصلاحية لقطاع الزراعة والغذاء وأثرها على الأوضاع المعيشية للسكان في مصر" ، في ندوة الأبعاد الاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي ، ٢٥-٢٧ أكتوبر ١٩٩٤، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ص ٣٣٥.

[3] - إبراهيم العيسوي: مرجع سابق ، ص ٢٩.

[4] - محمد حمدي صبحي الأتربي: مرجع سابق ، ص ١٠٢٠.

[5] - أحمد مختار مكي: " المجتمع المصري بين التعليم الحكومي والتعليم الخاص" ، مستقبل التعليم في مصر بين الجهود الحكومية والجهود الخاصة ، المؤتمر العلمي السنوي الأول ، ٢٥-٢٦ يونيه ٢٠٠٢ ، م (١) ، قسم أصول التربية ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ص ص ٧٣ ، ٧٤.

اقتصادي والتحول نحو الاقتصاد الرأسمالي الحر وبيع القطاع العـــام وتطبيق برنامج شامل للخصخصة، وعندما اختلفت وجهات النظر بين الحكومة الأمريكية والحكومة المصرية حول ضرورة الإصلاح، وخاصة مع التخوف من رد الفعل على البنية الاجتماعية، بدأت عملية ضغط من خلال قيام بنك النقد الدولي بتقليل ما يقدمه من قروض لمصر بشكل ملحوظ"[١].

وكان الإصلاح الاقصادي أحد الأسباب الرئيسة وراء تخلي الدولة عن سياسة تعيين الخريجين في الحكومة والقطاع العام، إلى جانب تقليص دور القطاع العام في التشغيل، مما أدى إلى تدفق أعداد كبيرة إلى سوق العمل، خاصة من المتعلمين، مع عدم وجود فرص عمل كافية، ومن ثم زاد أعداد المتعطلين الذين يعانون من البطالة[٢]. ولعل الإحصاءات الواردة بالجدول التالي تقدم صورة واضحة لحجم مشكلة البطالة خلال السنوات الأخيرة:

جدول رقم (١) يوضح إجمالي قوة العمل وأعداد المتعطلين ومعدل البطالة في مصر خلال خمـــس ســـنوات (١٩٩٨: ٢٠٠٢)[٣]

السنة	قوة العمل	أعداد المتعطلين	معدل البطالة%
١٩٩٨	١٨٠٢٧٧٠٠	١٤٤٧٥٠٠	%٨,١
١٩٩٩	١٨٦١٧٠٠	١٤٨٢٠٠٠	%٨
٢٠٠٠	١٩١٨٩٢٠٠	١٦٩١٨٠٠	%٨,٨
٢٠٠١	١٩٦٦٦٤٠٠	١٧٨٠٠٠٠	%٩,١
٢٠٠٢	٢٠١٧٦٠٠٠	١٩٩٧٠٠٠	%٩,٩

يتضح من الجدول السابق أن معدل البطالة أخذ في التزايد خلال السنوات الأخيرة إلى أن بلغ أقصاه عام ٢٠٠٢، حيث وصل، كما هو مبين، إلى (٩,٩%)، ليصبح بذلك إجمالي المتعطلين خلال ذلك العام (١,٩٩٧٠٠) عاطل.

وتُعتبر البطالة إحدى المشكلات الاقتصادية ذات التأثيرات الاجتماعية المتنوعة، إذ تُعد عاملاً أساسيًا لتهيئة المناخ لكثير من مظاهر الانحراف لدى مختلف الفئات العمرية، لاسيما الشباب، فهى "تعمل على اختلال الحياة الاجتماعية لدى العاطل وتضاؤل قدرته على تحقيق التوافق مع ذاته والتكامل مع المجتمع الذي يعيش فيه، وبالتالي يعيش وفي أعماقه شعور بالوحدة والاغتراب، مما قد يدفعه للقيام بأعمال غير سوية كالسلوكيات العنيفة التي قد تصل أحيانًا إلى حد الجريمة والإضرار بالمجتمع"[٤].

---

[1] – منى قاسم: مرجع سابق ، ص ٢٢.

[2] – عفاف إبراهيم عبد القوي: مرجع سابق ، ص ص ٨٦٤ ، ٨٦٥.

[3] – المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: مصر في أرقام ، أبريل ٢٠٠٣ ، ص ٧.

[4] – ليلى عبد الجواد ، محمد سعد محمد: مرجع سابق ، ص ٥٧٦.

وقد أوضحت دراسة للمجالس القومية المتخصصة أن مشكلة البطالة قد تركت العديد من الآثار السلبية على أفراد المجتمع المصري، كان من أبرزها: الشعور بالإحباط والاكتئاب، وتبني سلوك يتراوح بين العدوانية والسلبية وروح التواكل، ظهور بعض مشاعر الاغتراب وضعف الولاء والانتماء للوطن، ارتفاع نسبة المتطرفين وظهور اضطرابات في العلاقات الاجتماعية والسياسية، ارتفاع نسبة الإدمان ونسبة الجريمة بأشكال لم تكن معروفة من قبل، الفشل الدراسي للأبناء، بالإضافة إلى زيادة الطلب على الخدمات الاجتماعية في الدولة، خاصة مع ازدياد عدد الداخلين فيما تحت خط الفقر، واتساع الفجوة بين الطبقات، وجمود الحراك الاجتماعي[١].

وتُعد مشكلة البطالة من أبرز العوامل وراء انحدار قيمة التعليم في المجتمع، فعدم وجود فرص عمل للشباب المتعلم قد "يشكك في عدم جدوى النظام التعليمي القائم، وأن التعليم ما هو إلا هدرًا لسنوات طويلة قضاها الفرد في المؤسسات التعليمية، وأنه لم يستفيد مما حدث له من تعليم وإعداد طالما أنه لا يجد فرصة العمل التي تتناسب مع المؤهل الذي حصل عليه"[٢]. وبالتالي يشعر الشباب المتعلم "بهامشية وجودهم وعدم جدوى الشهادات الدراسية التي تفوقوا في الحصول عليها من أجل تحقيق رغباتهم المشروعة مثل الزواج وتكوين أسرة، مما يهدد طاقاتهم، بل وطاقات المجتمع كله باعتبارهم الموارد البشرية التي تمثل الدعامة الأساسية لكل برامج التنمية والتقدم"[٣]. وتكمن الخطورة في أن هؤلاء الشباب ينظرون إلى النظام الاجتماعي في المجتمع نظرة المسئولية عن تلك الوضعية الاجتماعية التي وصلوا إليها، ومن ثم فإن إحساسهم بالغبن الاجتماعي قد يزيد مشاعر التذمر بينهم ويهيأهم للمشاركة في أي أعمال تُسهم في تخليصهم – ولو مؤقتًا– من تلك المشاعر الإحباطية[٤].

وكان من نتيجة ازدياد معدلات البطالة أيضا زيادة معدلات هجرة العمالة المصرية للخارج، مما كان له عظيم الأثر على الاقتصاد المصري بصفة عامة، وعلى المجال الزراعي بصفة خاصة، حيث "استقطبت الهجرة عددًا كبيرًا من العمالة الزراعية، خاصة ممن ينتمون إلى الفئة المعدمة التي وجدت في الهجرة متنفسًا وملاذًا من الفقر والعوز الذي طالما عاشت فيه فترات طويلة، وبذلك تقلصت العمالة الزراعية وتعرض سوق العمل في القرية المصرية إلى

---

[1] – المجالس القومية المتخصصة: " الأبعاد الإنسانية والاجتماعية لمشكلة البطالة " ، تقرير المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب والإعلام ، الدورة (٢٣) ، ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، ص ص ٢٠٦ ، ٢٠٧.

[2] – عبد الناصر راضي محمد حسن: " بعض المشكلات المجتمعية المعاصرة في مصر ومدى تأثرها بالتربية (دراسة ميدانية)" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية بقنا ، جامعة جنوب الوادي ، ١٩٩٧ ، ص ٨٣.

[3] – عبد الناصر حريز: الإرهاب السياسي " دراسة تحليلية " ، دار النشر العربية ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ١٩٤.

[4] – فراح سيد محمد فراج: " العوامل المجتمعية لظاهرة العنف بين طلبة الجامعات" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة المنيا ، ١٩٩٢ ، ص ١٢٢.

تغيرات كبيرة، حيث انخفض عدد العمال وارتفعت أجورهم"[١].

كما أدت هجرة العمالة المصرية إلى "سيادة قيم الاستهلاك والكسب السريع دون الاهتمام بالجودة والإتقان والتجويد في العمل، وهو ما أدى بدوره إلى فساد مقومات عملية التنمية وضعف روح الانتماء والحرص على المصلحة العامة"[٢]، خاصة وأن هؤلاء المصريين بعد عودتهم من الخارج وانخراطهم في ميدان العمل في مصر لا يكون لديهم الرغبة للعمل بالأجر المنخفض بعد أن اعتادوا على العمل بتلك الأجور المرتفعة، وهو ما يؤدي إلى اغترابهم عن الواقع المحيط بهم بعد العودة[٣].

وأشارت دراسة ميدانية إلى عدة تغيرات اجتماعية ارتبطت بظاهرة هجرة العمالة المصرية للخارج، لعل من أهمها: تغير دور القرية المصرية في العملية الإنتاجية وعجزها عن تلبية الاحتياجات الغذائية للمجتمع، تغير دور المرأة في الأسرة التي هاجر عائلها، زيادة الطلب على التعليم الخاص وتعليم اللغات، ظهور بعض أنماط الاستهلاك الترفي والتفاخري، تراجع قيمة العمل الزراعي ومكانته الاجتماعية أمام المهن الأخرى، تدهور قيمة العمل في الداخل وارتباطها بالعمل في الخارج، ادخال قيم وعادات سلوكية غريبة عن المجتمع المصري، بالإضافة إلى التفكك الاجتماعي والأسري[٤].

ثانيًا: المتغيرات الاجتماعية:

شهد المجتمع المصري – خاصة خلال الربع الأخير من القرن العشرين– العديد من التغيرات الاجتماعية الكبرى التي كان لها عظيم الأثر على المجتمع في شتى جوانبه، "فالمجتمع – كما يبدو من خلال ثقافته– كل متكامل وأي خلل أو تغير يحدث في جانب من جوانبه أو في أي عنصر من عناصر ثقافته لابد أن يمتد أثره إلى جميع جوانب المجتمع الأخرى، وإلى العناصر الثقافية الأخرى، ولايمكن أن يقف تأثيره عند حد المنطقة التي أصابها وحدها"[٥]. ولعل من أبرز التغيرات الاجتماعية التي أصابت المجتمع المصري، وكانت عاملاً أساسيًا وراء ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية التي أرّقت المجتمع وأنهكت كاهله، مايلي:

١- التغيرات التي أصابت بنية القيم في المجتمع:

تمثل القيم الاجتماعية منظومة الحياة في المجتمع، فهى "تؤثر في حياة البشر وفي سلوكياتهم وتحدد شكل العلاقات الإنسانية وأنماط التفاعل، وهى صمام الآمان داخل التجمعات

---

[1] – محمد الجوهري وآخرون: الاقتصاد والمجتمع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٥ ، ص ٩٣.

[2] – محمود عبد الفضيل: " أثر المتغيرات الاقتصادية على قيم العمل واختياراته " ، ندوة القيم والاتجاهات وتأثيرها على خطة التنمية وقوة العمل ، ٣١ أكتوبر – ٣ نوفمبر ١٩٨٨ ، جـ(٢) ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ص ٢٨٤.

[3] – السيد سلامة الخميسي: الجامعة والسياسة في مصر ، دار الوفاء ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص ١٥٥.

[4] – عبد الناصر عبد الله نصير أبو زيد: " العلاقة بين التعليم والتغير القيمي " ، مرجع سابق ، ص ٨٣.

[5] – عبد الغني عبود: التربية ومشكلات المجتمع ، طـ (٢) ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٧٥.

البشرية، وهى تمثل أيضًا أدوات الضبط الاجتماعي ومحركات السلوك، وإذا ما تعرضت منظومة القيم الاجتماعية إلى هزات أو تحولات غير مرغوب فيها أو انتابها نوع من الخلل تدهورت أحوال البشر وعم الفساد في الأرض وشعر النـــاس بفقدان التوازن وعـــــدم الثقـــــة وضياع الرؤى وسادت الفوضى الأخلاقيـــة والسلوكية"[١]. والقيم – بالنسبة للمجال التربوي- تمثل العمود الفقري، "فإذا كانت المعرفة تشكل قلب عملية التعليم وتتعلق بالعقل، فإن القيم هى لحمة السلوك البشري وسداه، وذلك لأنها تشير إلى جملة المعايير الاجتماعية التي نحكم من خلالها على هذا السلوك بأنه سليم فنعززه ونتجه إليه، وبأن هذا السلوك خاطئ فندينه وننصرف عنه"[٢].

وشهد المجتمع المصري – خلال الربع الأخير من القرن العشرين- تحولات كبيرة في بنية القيم الاجتماعية، ففي حقبة السبعينيات "كانت هناك محاولات مكثفة ومخططة ومرسومة بعناية للتأثير على أنساق القيم واستبدالها بأنساق جديدة تتفق والواقع الاقتصادي الاجتماعي الجديد وتدعمه وتبقي عليه"[٣]. ونتج عن ذلك إحلال قيم سلبية جديدة أو مستحدثة أثرت على منظومة القـــيم الاجتماعية، وأدت إلى تشكيل منظومة جديدة تتسم باللامعيارية وتشكل نوعًا من الأزمة أو الخلل ينتاب البناء الاجتماعي في مجمله، ومن أمثلتها: غلبة القيم المادية على علاقات الأفراد، وسيادة قيم الاستهلاك الترفي، وشيوع السلوك السلبي والعزلة الاجتماعية، وإحلال القيم الفردية محل القيم الجمعية، وتزايد سلوكيات العنف والتطرف[٤].

كذلك شهدت تلك الفترة أيضًا ظهور الطبقة الطفيلية، والتي كان لها دور كبير في التحولات التي أصابت بنية القيم الاجتماعية في المجتمع المصري، إذ إنها تتبنى قيم سلبية تحث على: الكسب السريع والسهل، وليس على العمل المنتج وبذل الجهد فيه. الاستهلاك، وليس الادخـــار والاستثمار. الاهتمام باللحظة الراهنة، وليس على الاهتمام بالمستقبل البعيد. تقدير المنتجات الأجنبية المستوردة، واحتقار المنتجات الوطنية المحلية. الهروب من مواجهة الواقع والتصدي لتغييره، عن طريق الهجرة مثلاً. الاهتمام بالمظهر، وليس الجوهر. اقتناء الأشياء، وليس على تنمية المواهب والقدرات. الأخذ، لا على العطاء. اللامبالاة والسلبية، وليس على القدرة على ابتكار الحلول والإبداع. الحقد الطبقى، حقد الأغنياء على الفقراء. الفساد الخلقي بجميع صوره، فالغاية "المال" تبرر الوسيلة "النفاق، الخداع، النصب، التزوير، الرشوة، البغاء،.....،إلخ". اللاعقلانية، وليس على العقلانية. استباحة وإهمال الملكية العامة لحساب الملكية الخاصة. إعلاء المصلحة الشخصية على المصلحة القومية والوطنية[٥].

---

1 – المجالس القومية المتخصصة: " مواجهة الأزمة الأخلاقية والسلوكية " ، مرجع سابق ، ص ٢١٨.

2 – سعيد إسماعيل علي: رؤية سياسية للتعليم ، مرجع سابق ، ص ٨٢.

3 – سمير نعيم أحمد: مرجع سابق ، ص ١١٤.

4 – المجالس القومية المتخصصة: " مواجهة الأزمة الأخلاقية والسلوكية" ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢٥ ، ٢٢٦.

5 – سمير نعيم أحمد: مرجع سابق ، ص ص ١٢٤ ، ١٢٥.

وعليه، يتضح أن سياسة الانفتاح الاقتصادي لم تكن "مجرد فتح الأبواب للبنوك والشركات الأجنبية ولم تكن مجرد إطلاق سراح فئات من الطفيلين والمستغلين والمضاربين كي يرتعوا نهبًا ونهشًا في جسم الاقتصاد المصري، ولكن كانت لها آثارها المدمرة في البناء القيمي الذي أصبح يحكم السلوك الاجتماعي، بل والسلوك الفردي في المجتمع المصري"[١]. وكان من نتيجة ذلك أن أصبح المجتمع يعيش حالة من التخبط القيمي، حيث سادت فيه قيم سلبية تعمقت وانتشرت وأصبح اقتلاعها وعلاجها أمرًا صعبًا يحتاج إلى جهد كبير، فضلاً عن أن "القيم الجمعية والإنسانية قد أصابها الوهن، وغدت قيم الصدق والحق والأمانة والإيثار والإخلاص وإتقان العمل والتضحية أمور تنتمي إلى عالم الكتب وساحات التعليم في غالب الأوقات، وأصبح المهم في سلوك كثير من الأفراد أن يضمن خلاصه وعافيته دون اعتبار لما يترتب على تلك التصرفات من آثار على غيره وعلى مجتمعه"[٢].

وأصبح أطفالنا – نتيجة لذلك التخبط القيمي الذي يعيشه المجتمع– يتجرعون الطفيلية في الكثير من نواحي حياتهم ويتشربون القيم المميزة لها في كل مجال: في المدرسة والجامعة والشارع والتليفزيون والسينما وأحيانًا في البيت. إن أي مصري أصبح يدرك جيدًا أن القاعدة العامة هى أن المرء لا يستطيع، في معظم الأحيان، الحصول على خدمة أو إنجاز عمل بمجرد دفع الثمن أو الرسم المقرر، وأنه من الضروري دفع بقشيش أو على الأقل التوصل إلى واسطة مناسبة، بل صار من المعروف أن البقشيش مثلاً ليس مقابل الحصول على خدمة خاصة أو معاملة متميزة، وإنما هو نوع من الإتاوة أو العلاوة الاجتماعية الإجبارية[٣].

٢– التغيرات التي أصابت البنية الطبقية في المجتمع:

كان لسياسة الانفتاح الاقتصادي آثارًا واضحة على تغيير الخريطة الطبقية للمجتمع المصري، شبيهة إلى حد كبير بالتغيرت التي طرأت على الطبقة الاجتماعية إبان الحرب العالمية الثانية، والتي أظهرت من أُطلق عليهم أغنياء الحرب، الذين استفادوا من ظروف الحرب وكوّنوا ثروات كبيرة وطفوا من القاع إلى السطح دون أي مقومات سوى تحقيق الثروة المادية، ونفس الشيء تقريبًا شهده المجتمع المصري بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، حيث ظهرت طبقة الرأسمالية الكبيرة والتي تتكون من العناصر التجارية والربوية من التجار والممولين والوكلاء للرأسمالية في مجالات التصدير والاستيراد وتجار العملة والمقاولين[٤].

---

[1] – سعيد إسماعيل علي: محنة التعليم في مصر ، مرجع سابق ، ص ٦١.

[2] – حامد عمار: في بناء الإنسان العربي ، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية ، دار سعاد الصباح ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٤١.

[3] – إبراهيم العيسوي: مرجع سابق ، ص ٤٣.

[4] – محمد الجوهري وآخرون: مرجع سابق ، ص ص ٩٢، ٩٣.

وهكذا أحدث التحول إلى سياسة الباب المفتوح تغير هيكلي في طبقات المجتمع المصري، كانت أبرز ملامحه على النحو التالي:[١]

أ- أصبحت الطبقات الفقيرة التي كانت محدودة العدد تمثل قطاعًا كبيرًا من السكان، فضلاً عن ظهور طبقة جديدة من الفقراء يعانون من الفقر المدقع، وهذه الطبقة الجديدة هى التي تستشري فيها الأمراض الاجتماعية من تسول وتشرد وجريمة وإدمان وتطرف ٠٠٠إلخ.

ب- انكماش الطبقة المتوسطة التي كانت تمثل الدرع الواقي للمجتمع والقوة المحركة له لتحقيق التقدم والرقي، وتحول قطاع كبير منها إلى الطبقة الفقيرة لعدم قدرتها على التكيف مع التغيرات الاقتصادية الجديدة.

ج- ظهور طائفة جديدة من الطفيليين تضم فئة من المجتمع دخلت ضمن طبقة الأغنياء فجأة، بما جمعته من أموال وبما حققته من مكاسب معلنة أحيانًا ومجهولة أحيانًا أخرى.

وعلى ذلك، تكون التحولات التي شهدها المجتمع المصري – منذ السبعينيات- بمثابة توجيه ضربات قوية ضد الطبقة الوسطى، حيث تكفل التضخم الذي ولده الانفتاح الاقتصادي بتطويق شرائح الطبقة الوسطى من الفنيين والإداريين، والضغط عليها لتهبط اجتماعيًا إلى أسفل السلم الاجتماعي[٢]. ومن ثم حدث تآكل تدريجي في تلك الشرائح المتوسطة، "فتسلقت أعلاها لتلحق بالشرائح الأرستقراطية، لا بكد وعرق وإنتاج وإنما بالمضاربات واستغلال النفوذ والموقع الإداري والمركز السياسي فضلاً عن العمولات، وتساقطت جماهير كثيرة من أدنى الشرائح المتوسطة لتسقط في قاع المجتمع تصارع الفقر والفقر يصارعها"[٣]. وفي ذات الوقت بدا الانفتاحيون "كنموذجًا لامعًا ومبهرًا على سطح الحياة الاجتماعية يُعلن على الملأ أن الانحراف ومعاداة القانون والأخلاق الاجتماعية هو الطريق الأمثل والأقصر للنجاح. وقد انعكست هذه القضية على العاملين في القطاع المنتج بالمجتمع وعملت تدريجيًا وما زالت تعمل على تدمير قيم الاخلاص في العمل والوفاء له وخدمة الجماهير واحترامها اكتفاء بالأجر الشهري الذي يقره القانون"[٤].

وبذلك تكون التحولات التي شهدها المجتمع المصري – خاصة خلال الربع الأخير من القرن العشرين- سببًا رئيسًا في ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية الخطيرة، والتي كان من أبرزها: "حدوث خلخلة في التوازن الاجتماعي والاقتصادي، والتفاوت الصارخ بين الدخل والمتطلبات، وانفصال العلاقة بين التعليم والدخل، إذ لم يعد الإنتاج والعمل هما معياري الدخل،

---

[1] – المجالس القومية المتخصصة: " الآثار الاجتماعية الناجمة عن التحول الاقتصادي " ، تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية ، الدورة (١٩) ، ١٩٩٨/١٩٩٩ ، ص ٢٧.

[2] – عبد القادر شهيب: محاكمة الانفتاح الاقتصادي في مصر ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ١٤٣.

[3] – سعيد إسماعيل علي: سياسة التعليم في مصر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٤٢.

[4] – زيب حسن حسن: " المجانية في مصر... هل دعمت ، أم حربت.. ديمقراطية التعليم ؟ "، في: سعيد إسماعيل علي (مشرفًا): الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس ، م (١٠) ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٥، ص١٢٠.

فضلاً عن إضعاف عناصر الضبط والربط في المجتمع، وبروز التناقضات الطبقية وتعميق التمايزات الاجتماعية، وبروز أزمة الهوية الحضارية والانتماء القومي وغيرها من الأزمات المجتمعية المصرية"[١].

٣- التفاوت في توزيع الدخول وغياب العدالة الاجتماعية:

تفاقمت في السنوات العشرين الماضية على مستوى العالم ككل اللاعدالة في توزيع الخيرات والمكاسب، ففي الستينيات من القرن الماضي كان نصيب الفرد الواحد من أبناء ذلك الخمس الذي يُعتبر من أغنى الأغنياء لا يزيد على ثلاثين ضعفًا، مقارنة بالنصيب الذي يحصل عليه الفرد الواحد من أبناء الخمس الذي يُعتبر من أفقر الفقراء، وفي نهاية القرن العشرين كان الفرق قد ارتفع ليصل إلى ثمانية وسبعين ضعفًا، إضافة إلى أنه في أفقر بلدان العالم يقطن ٤٠% من سكان المعمورة، إلا أن حصتهم من التجارة الخارجية لا تزال أقل من ٣%، في حين يستحوذ في يومنا هذا ١٦% فقط من سكان المعمورة على ثلاثة أرباع التجارة الخارجية في العالم[٢].

وهكذا أصبح العالم اليوم يعاني من تواجد الفقر العميق وسط الثراء والوفرة، إذ أوضحت وثيقة هامة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير أنه من بين سكان العالم البالغ عددهم حوالي ستة بلايين نسمة يعيش ٢,٨ بليون نسمة – أي حوالي النصف تقريبًا- على أقل من دولارين يوميًا، ويعيش ١,٢ بليون نسمة – أي حوالي الخمس- على أقل من دولار واحد يوميًا، وأشارت كذلك إلى أن هناك ٦% من الأطفال في العالم لا يشهدون عيد ميلادهم الأول، وأن ٨% لا يعيشون حتى عيد ميلادهم الخامس، وأن ٩% من الصبيان، ١٤% من الإناث لا يذهبون إلى المدرسة الابتدائية[٣].

أما عن المجتمع المصري فلقد أدى وجود القطاع الانفتاحي إلى اتساع الفوارق الداخلية بين الطبقات، وتعميق ظاهرة ثنائية الدخول والأثمان في الاقتصاد المصري على نحو لم يسبق له مثيل منذ الخمسينيات[٤]. فجميع الخدمات الحيوية تنقسم إلى خدمات عامة وخدمات خاصة، مثل "الرعاية الصحية – التعليم – المواصلات ..."، وأن الخدمات العامة – على عكس الخدمات الخاصة- تتسم بالسوء الشديد والتدهور المستمر، ومعنى ذلك أن القدرة المالية للشخص هي التي تحدد نوعية الخدمات التي يتلقاها[٥]. وعليه، كان من أهم نقاط الضعف فيما

---

1 – سامية سعيد إمام: مرجع سابق ، ص ١٣٩.

2 – هانس بيتر مارتين ، هارالد شومان: فخ العولمة ، ط (٢)، ترجمة عدنان عباس علي ، مراجعة ومزي ذكي ، سلسة عالم المعرفة (٢٩٥) ، المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، أغسطس ٢٠٠٣ ، ص ٢٠ ، ٢١ ، ٢٥.

3 – البنك الدولي للإنشاء والتعمير: تقرير عن التنمية في العالم (شن هجوم على الفقر) ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، ص ٣.

4 – سهام منير سليم: " تقييم سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر " ، في مؤتمر تجارة المنصورة ، مرجع سابق ، ص ١٠٩٤.

5 – سمير نعيم أحمد: مرجع سابق ، ص ١١٩.

حدث من نمو خلال حقبة الانفتاح أنه "نمو مقترن باتساع الفوارق بين الطبقات، وبالتالي ازدياد حدة الصراع الطبقي في المجتمع المصري، نتيجة لاتساع دائرة عمل القطاع الخاص وعملية الاستقطاب الطبقي التي تجري في المجتمعات الرأسمالية فتثري القلة وتفقر الغالبية"[١].

وعلى الرغم من زيادة الاستهلاك الخاص والعام في ظل التوسع النقدي الذي عاشته مصر خلال حقبة الانفتاح، إلا أنه لم يمتد إلى الجميع، بل حُرمت منه الطبقات محدودة الدخل. وعليه بدأ يعاني أعضاء تلك الطبقات الفقيرة من تدهور مستمر في دخولهم الحقيقية مع ابتلاع التضخم أي زيادة محدودة تطرأ على دخولهم وأجورهم المحدودة. "فالأجور في مصر لم تتطور بما يواكب الزيادة في مستوى أسعار المستهلك، حيث انخفضت أجور العاملين بالحكومة وقطاع الأعمال العام خلال التسعينيات، كما كانت الزيادة محدودة في أجور العاملين بالقطاع الخاص"[٢]. وتشير إحصاءات لوزارة القوى العاملة في مطلع عام ١٩٩٥ إلى أن متوسط الأجر السنوي للفرد في مصر ارتفع بنسبة ٢٥٠% خلال الفترة ٨٤ – ١٩٩٤، بينما ارتفعت الأسعار بنسبة تزيد على ٥٠٠%، مما يعني انخفاض الأجور الحقيقية خلال هذه الفترة بنسبة ٢٥٠% [٣]. كما يشير تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية لعام ١٩٩٥ إلى تدني مستوى دخول الأفراد في مصر عن نظائرها في الدول المتقدمة، حيث يبلغ دخل الفرد في مصر نحو ٦٥٠ دولار، أي ما يعادل ٣,٥% من دخل نظيره في الدول المتقدمة والتي يتراوح فيها الدخل ما بين ١٥ – ١٩ ألف دولار سنويًا[٤].

وأدى ذلك إلى حدوث خلل كبير في التركيبة الاجتماعية للمجتمع المصري، فزادت بالتالي الهوة اتساعًا مابين الفقراء المعدمين الذين لا تفي دخولهم باحتياجاتهم الضرورية، وبين الأثرياء ثراء فاحشًا والذين ينفقون ببذخ وبغير حساب، وهذا الخلل هو في الغالب وراء كل ما يحدث من شرور نتعرض لها الآن ومستقبلاً[٥]. ومما يزيد الأمر سوءًا أن ما تقدمه الدولة من دعم مقصود به أن تعين الفقراء المعدمين، إلا أن الحاصل أن الدعم يذهب إلى الناس كافة حيث يتسابقون في الحصول عليه، وبطبيعة الحال في السباق يفوز صاحب السطوة والنفوذ والمال، وتكون النتيجة أن معه يُعطى ويُزاد ومن ليس معه يُؤخذ منه ويُنتقص، الأول يستطيع التهرب من الضرائب ويفوز بأكبر مما يستحق من دعم، والثاني يخضع دائمًا للضرائب وكثيرًا ما يعجز عن الحصول على ما يستحق[٦].

---

[1] – إبراهيم العيسوي: مرجع سابق ، ص ٢٤.

[2] – محمد سمير مصطفى: مرجع سابق ، ص ٣٣٨.

[3] – حلال عبد الله معوض: " الإصلاح الاقتصادي في مصر : الآثار الاجتماعية والسياسية " ، مرجع سابق ، ص ٢٠٤.

[4] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ ، دار العالم العربي للطباعة ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، جدول (٢) ، ص ١٥٥– ١٥٨.

[5] – إسماعيل إبراهيم: الشباب بين التطرف والانحراف ، مرجع سابق ، ص ١٠٣.

[6] – سعيد إسماعيل علي: شجون جامعية ، مرجع سابق ، ص ١٠٦.

وشهد المجتمع المصري عمليات تسريب ضخمة للثروة من أيدي غالبية الناس إلى فئات قليلة، وتشوهت خريطة توزيع الدخول، فيشير تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير عن التنمية في العالم ٢٠٠١ إلى أن نسبة من يعيشون تحت خط الفقر من إجمالي سكان مصر تبلغ ٢٢,٩%، منهم ٢٢,٥% في الحضر، و ٢٣,٣% في الريف، كما يشير إلى أن نسبة من يعيشون على أقل من دولار واحد يوميًا تبلغ ٣,١%، ونسبة من يعيشون على أقل من دولارين يوميًا تبلغ ٥٢,٧% من السكان[١]. ولعل في الإحصاءات الواردة بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٤ ما يعطي صورة واضحة لما يعاني منه المجتمع المصري من حالة استقطاب طبقي حاد برزت في صورة التباين الواضح بين نصيب كل من الأغنياء والفقراء من الدخل والإنفاق؛ إذ تشير البيانات إلى أن أغنى ٢٠% من السكان يحصلون على ما يقل قليلاً عن نصف الدخل القومي، في حين لم يصل نصيب أفقر ٢٠% من السكان إلى العشر، وذلك ما بينه الجدول التالي:

جدول رقم (٢) يوضح نصيب الأغنيا والفقراء في المجتمع المصري من الدخل أو الاستهلاك % [٢]

السكان	النسبة
أفقر ١٠%	%٣,٧
أفقر ٢٠%	%٨,٦
أغنى ٢٠%	%٤٣,٦
أغنى ١٠%	%٢٩,٥

كذلك أشار تقرير التنمية البشرية في مصر (١٩٩٦) إلى أن فقر القدرات (قدرة الإنسان على أن يتغذى جيدًا ويتمتع بصحة جيدة، وقدرته على التناسل الصحي، وقدرته على أن يكون متعلمًا وملمًا بالمعرفة) يرتفع بوجه عام عن فقر الدخل، فعلى حين يعيش ٢٢% من المصريين تحت خط الفقر، فإن حوالي ٣٤% يدخلون في فئة الحرمان البشري، ومضمون هذه النسب أنه بينما يعاني نحو ١٣ مليون مصري من فقر الدخل، فإن أكثر من ٢١ مليون مصري يعانون من فقر القدرات[٣].

ويعرض تقرير التنمية البشرية في مصر (٢٠٠٣) لبعض المؤشرات التي تعكس مدى انحراف العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والخدمات بالنسبة للمواطن المصري، والمتمثلة في[٤]:

---

[1] – البنك الدولي للإنشاء والتعمير: تقرير عن التنمية في العالم (شن هجوم على الفقر) ، مرجع سابق ، جدول (٤) ، ص ٢٨٠.

[2] – المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام (٢٠٠٤)، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ١٩٠.

[3] – معهد التخطيط القومي: تقرير التنمية البشرية في مصر ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٣٨.

[4] – معهد التخطيط القومي: تقرير التنمية البشرية في مصر ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١٣٤.

- ١٣,٢ مليون من السكان يعيشون تحت خط الفقر، من بينهم ٣,٨ مليـــون مـــواطن يعيشون في فقر مدقع.
- ١٠٥,٩ ألف طفـــل يمـــــوتون سنـــويًا دون الخامســـة.
- ١٦١,١ ألف طفل دون الخامسة يعانون من سوء التغذية.
- ٦,٨ مليون مواطن محرومين من مياه شرب مأمـــــونة.
- ٤,١ مليون مواطن يعيشون بـــدون صرف صحي آمـــن.
- ١٨ مليون مواطن تقريبًا فوق ســـن (١٥ سنة) أميـــون.
- ٢,٩ مليون طفل خارج التعليم الأساسي والثانـــوي معًـــا.
- ١,٧ مليون مواطن فوق ســـن (١٥ سنة) متعطلـــــون.

وهكذا وصل الخلل الاجتماعي في مجتمعنا إلى حد كبير ينذر بعواقب وخيمة، حيث زادت نسبة من يعيشون تحت ما يُسمى بخط الفقر، وهؤلاء هم منبت التطرف والعنف في غالب الأحوال، فالإحساس بالفقر والعوز وعدم الاهتمام من جانب الدولة هو الذي يجعلهم يبحثون عن العدل مهما كانت الوسيلة ومهما كانت التصورات، وطالما أن ذلك لايتحقق من جانب الدولة، فهم يلجئون إلى العنف عله يكون الحل[١].

ولم يكن مجتمع التعليم بمنأى عما أصاب المجتمع من خلل اجتماعي، حيث تحول التعليم إلى أداة لتعزيز مواقع الفقر وتدعيم مواقع الغنى، وتغيرت خريطة التعليم لتخدم على الطبقة الجديدة، فهناك تقف على القمة الجامعة الأمريكية لتستأثر باستقبال أبناء الشرائح العليا في المجتمع اقتصاديا وسياسيًا ليخرجوا إلى مواقع متميزة جاهزة لهم في مختلف مجالات الخدمة والإنتاج، وهناك الجامعات الخاصة التي تستوعب فئات أخرى من أبناء الأغنياء، وهناك مدارس اللغات بدء من الحضانة إلى الثانوية العامة، وهناك مئات المدارس الحكومية التي تحولت إلى مجرد أمكنة للإيواء لا للتعليم[٢]، وبذلك لم يعد التعليم وسيلة لتحقيق المساواة، بل أصبح أداة لتقنين عدم المساواة والمحافظة على الفروق الاجتماعية والطبقية الموجودة[٣].

٤- التغيـــرات الثقافـــية الطارئـــة علـــى المجتمـــع المصـــري:

شهدت قيم الثقافة في المجتمع المصري، خلال الربع الأخير من القرن العشرين، تدهورًا ملحوظًا؛ إذ سرعان ما اختفت معظم الصحف والمجلات ذات الرسالة الثقافية المرموقة مثل: الكاتب والطليعة والفكر المعاصر وتراث الإنسانية وغيرهم، وسرعان ما سيطر الفن الطفيلي الذي يخاطب الغريزة دون العقل، ولعل أسماء بعض الأفلام تدل على ذلك "دول عصابة يابا، طاحونة حمزة، العربجي، مخيمر دايمًا جاهز، درب الهوى، الراقصة والطبال، عنتر شايل

---

[1] - إسماعيل إبراهيم: الشباب بين التطرف والانحـــراف ، مرجع سابق ، ص ١٠٦.

[2] - سعيد إسماعيل علي: التعليـــم على أبواب القرن الحـــادي والعشرين ، مرجع سابق ، ص ص ١٩٥ ، ١٩٧.

[3] - شبل بدران ، حسن البيلاوي: علـــم اجتماع التربيـــة المعاصـــر ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٧ ، ص ٢٥٥.

سيفه، الباطنية، ... إلخ"، هذا بالإضافة إلى مسلسلات وأفلام أمريكية تبث القيم الرأسمالية التي تملأ بالعنف والغدر والقسوة والبحث عن الثروة والمتعة وتدعم فكرة تفوق الأجنبي[١].

وكان للارتباط الشديد بالغرب الرأسمالي – نتيجة الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي– دور كبير في تدعيم التبعية الثقافية والفكرية للدول الغربية. وتُعد تلك التبعية الثقافية "نتاجًا طبيعيًا لمناخ عام يتسم بالتبعية في مختلف جوانب حياتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فنحن تابعون بكل معنى الكلمة في كل هذه الجوانب"[٢]. ولم تقتصر التبعية على الجوانب المادية للحياة الغربية فحسب، "وإنما إمتدت وتشعبت إلى استيراد الأفكار والاتجاهات والقيم، استيرادنا للسلع والمعدات، وذلك دون تقييمها أو اختبارها في ضوء أهداف التغير المطلوب وفي ضوء حركة المجتمع"[٣]، واقتصر الأمر في كثير من الأحيان على التقليد وهو تقليد أشبه بتقليد القردة يعتمد فقط على ظواهر الأمور[٤].

وتتجلى التبعية الثقافية للغرب الرأسمالي في العديد من المظاهر، لعل من أبرزها وأخطرها التبعية في منطق التفكير ولغة التعبير، "فالكتابات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عندنا تجتاحها منذ فترة موجة من التغريب اللغوي – إذا جاز هذا التعبير– لا يمكن أن يجد لها المرء عذرًا، ولاتفسيرًا، إلا خضوع الكاتب لنوع من الانكسار النفسي أمام المؤلفات الأجنبية. هذه الموجة تزداد قوة واكتساحًا يومًا بعد يوم، وتكتسب لها كل يوم ضحايا جددًا، حتي أصبح المرء وهو يطالع البحث أو المقال لا يعرف ما إذا كان يقرأ مقالاً مؤلفًا أم مترجمًا، وما إذا كان الكاتب يفكر بالعربية أم بلغة أجنبية، وما إذا كان الكاتب يخاطب قارئًا عربيًا أم أجنبيًا، أم قارئًا مهجنًا"[٥]. فالشخصية القومية يندر ظهورها في كتاباتنا، لدرجة أنك تستطيع أن "تنقل عدد من أعمالنا – التربوية على سبيل المثال– إلى الإنجليزية أو الفرنسية أو أي لغة أخرى، وفي كل مرة تظن أنك تقرأ لفكر أصحاب اللغة التي تقرأ بها، وكأن المصرية أو العربية في هذه الكتابات لا تكاد تزيد على اللغة العربية ودار ومكان النشر"[٦].

كما تتجلي التبعية الثقافية أيضًا في اعتماد الإعلام العربي على اللغات والبرامج الأجنبية – إلى حد كبير– وتجاهله اللغات والبرامج الوطنية، فالدول العربية تستورد نسبة عالية من البرامج التليفزيونية من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإنجلترا، وهناك (٢١) وكالة

---

1 – أحمد أنور: الانفتاح وتغير القيم في مصر ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، (د.ت) ، ص ص ٢١٣ ، ٢١٥ .

2 – جلال أمين: تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٩٢.

3 – حامد عمار: في بناء الإنسان العربي ، مرجع سابق ، ص ١٠٩.

4 – حازم الببلاوي: على أبواب عصر جديد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٢٨٩.

5 – جلال أمين: تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية ، مرجع سابق ، ص ١٠٦.

6 – سعيد إسماعيل علي: نظرات في الفكر التربوي ، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية ، دار سعاد الصباح ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ١٦٠.

أمريكية من مجموع (٢٥) وكالة عالمية تحتكر الإعلان الدولي توجد لها فروع رئيسية في كل من السعودية وتونس ولبنان ومصر[١].

وتشير الدراسة التي أجراها اليونسكو عن التداول الدولي للبرامج التليفزيونية والتي نُشرت عام ١٩٧٤ إلى أن غالبية الدول النامية تستورد ما لا يقل عن نصف البرامج التليفزيونية التي تعرضها، وأن (٧٥%) من جملة الواردات العالمية من البرامج التليفزيونية يأتي من الولايات المتحدة الأمريكية، وأن الدول التي تحتكر تصدير المواد التليفزيونية هى على التوالي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والمانيا[٢]. وتوضح دراسة حديثة – وردت ضمن تقرير المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب والإعلام "٢٠٠٠/٢٠٠١"– أن (٤٦,٧%) من الأنباء الدولية المستخدمة في تسع دول عربية مستمدة من أربع وكالات أنباء غربية دولية هى "اليوناتيد برس، والأسوستيدش برس، ووكالة الصحافة الفرنسية، ورويترز"، وتؤكد أن وكالات الأنباء الغربية تمثل المصدر الرئيس للأنباء في الدول العربية (٤٣,٧%)، في حين تنخفض كثيرًا نسبة الأنباء المعتمدة على الوكالات العربية[٣].

وثمة دراسة تحليلية – وردت بنفس التقرير السابق الإشارة إليه– للصفحات الخارجية لثماني صحف دولية عربية هى:(الأهرام، الدستور الأردنية، الأنوار اللبنانية، العرب القطرية، الوحدة الإمارتية، الشعب الجزائرية، الثورة العراقية، البعث السورية)، بينت أن هناك تركيزًا واضحًا على أنباء الولايات المتحدة الأمريكية ٤٥% ، تلتها البلدان العربية التي نالت أخبارها من مساحة الصفحات الخارجية بالصحف المدروسة ٣٥% ، ثم دول العالم الثالث ١٥% ، ثم الدول الأخرى ٥% فقط[٤].

وغني عن البيان أن التبعية الثقافية للغرب الرأسمالي قد حملت شرورًا لا حد لها، لعل من أخطرها ما يلي:

– أنها أثرت على الاستقلال الذي حصل عليه الوطن العربي، حيث بدأ ذلك الاستقلال يتسرب إلى أن وقع الوطن العربي مرة أخرى في تبعية من نوع جديد أعلى قوة وأخطر أثرًا، "وانتقل – نتيجة لذلك– الوطن العربي من الوحدة إلى التفكك، ومن الاكتفاء الذاتي إلى الفاقة، ومن السيادة والقوة إلى الضعف والعزلة، ومن الفاعلية والإنتاج إلى الهامشية والاستهلاك"[٥]. حيث أصبح المواطن العربي، بانفتاحه الجديد على العالم، "ضحية لما يمكن تسميته (بالعبودية

---

[1] – عواطف عبد الرحمن: قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث ، سلسلة عالم المعرفة (٧٨) ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، يونيه ١٩٨٤، ص ١٣٦.

[2] – عبد المنعم محمد بدر: تطوير الإعلام الأمني ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ١٩٩٧ ، ص ٦٩.

[3] – المجالس القومية المتخصصة: " مواجهة الأزمة الأخلاقية والسلوكية " ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢.

[4] – المرجع السابق: ص ٢٣٣.

[5] – سعيد إسماعيل علي: شجون جامعية ، مرجع سابق ، ص ١٦٢.

الاختيارية) التي يحل فيها القهر النفسي الذي تمارسه وسائل الإعلام والتأثير الحديثة في الرأي العام، ووسائل ترويج السلع والشعارات السياسية على حد سواء، محل وسائل القمع التقليدية ورصاص البنادق"[١].

- أنها أدت إلى مسخ الشخصية المصرية، كما تم مسخ غيرها من الشخصيات العربية والإسلامية الأخرى، حين اصطدمت هذه الشخصية وتلك، منذ مطلع القرن التاسع عشر، بالحضارة الغربية، ونتج عن هذا المسخ ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية، جاء في مقدمتها المشكلة الأخلاقية التي تتمثل في الأنانية والغرور والبغضاء والفساد والخيانة والتزوير والرشوة والغش، وغيرها من المشكلات التي استجدت على ساحة العمل الاجتماعي[٢]. إضافة إلى أن هذا المسخ جنح بالشخصية المصرية أن "تكون خيالية أكثر منها واقعية، هازلة أكثر منها جادة، ضعيفة أكثر منها قوية، متفككة أكثر منها متماسكة، سلبية أكثر منها إيجابية"[٣].
- أنها أدت إلى بروز ظاهرة الاغتراب الثقافي بين أبناء المجتمع المصري، حيث "تراجعت الثقافة العربية وانحرف كثير من الشباب نحو النموذج الغربي للسلوك، خاصة في الجوانب القشرية المظهرية، مما جعل بعض الشباب في بعض الأحيان مسخاً لا هوية واضحة لهم"[٤]. وأصبح كثير منهم "مبهورين لا بعلماء أجانب كبار، ولا بأدباء غربيين عظام، ولا بأبطال سياسين وراء المتوسط والأطلنطي ممن يتركون بصمات واضحة على صفحات التاريخ، وإنما بهرتهم شخصيات أخرى بعضها نميز بصعوبة بين أن يكونوا رجالاً أو إناثًا، وبعضها غانيات تشكل مساخرهم مادة دسمة لصحف ومجلات تعيش على الفضائح خاصة الجنسي منها"[٥].
- أنها أدت إلى زيادة الاستهلاك الثقافي للثقافة الغربية، فلم يعد الأمر مقتصرًا على استيراد الأفلام والمسلسلات التليفزيونية الغربية، "وإنما امتد الاستهلاك الثقافي إلى الشوارع والمحلات، فاختفت حروف اللغة العربية، إلى حد كبير، من لافتات المحلات، فأصبح محل البقالة يُطلق عليه سوبر ماركت، ومحلات الخردوات والملابس أصبحت بوتيكات، ومراكز البيع أصبحت شوبينج سنتر، ومحلات الحلوى أصبحت سويت سنتر....إلخ، وهكذا سيطرت الأسماء الغربية على أشياء كثيرة، كما زاد كثير من الأفراد من إقحام بعض المفردات الإنجليزية في حديثهم بمبرر وبدون مبرر"[٦]. وفي السنوات الأخيرة، بدأنا نرى "زحفًا مؤسفًا

---

[1] - حلال أمين: نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع في مصر ، مرجع سابق ، ص ٣٦.

[2] - عبد الغني عبود: التربيـــة ومشكلات المجتمع ، مرجع سابق ، ص ٦٩.

[3] - محمود قمبر: التربيـــة وترقـــية المجتمـــع ، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية ، دار سعاد الصباح ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ١٢٨.

[4] - المجالس القومية المتخصصة: " المشكلات السلوكية لطلاب التعليم الثانوي " ، مرجع سابق ، ص٣٢.

[5] - سعيد إسماعيل علي: رؤية سياســـية للتعليـــم ، مرجع سابق ، ص ٧٧.

[6] - أحمد أنور: مرجع سابق ، ص ٢١٧.

باللغة الأجنبية في مدارس المرحلة الأولى، وقبل أن يتمكن الطفل من لغته القومية، تحت دعوى أن في ذلك تأهيلاً للطالب كي يكون على اتصال وثيق ومباشر مع ينابيع الحضارة الحديثة"[١].

- أنها أدت إلى طغيان ثقافة إعلامية هابطة المستوى ومفرغة المضمون، إذ إن ما نستورده من برامج إعلامية لا يقدم، في الغالب، إلا "الجوانب السلبية للحياة الغربية، فلا يعرض مثلاً ما يدفع إلى العمل أو يزيد الإنتاج، بل يركز على مشاهد الجانب الآخر أو الأبواب الخلفية للحياة في أمريكا وأوروبا، حيث الإدمان والإرهاب والسرقة بالإكراه، وجرائم الاغتصاب والأعمال المنافية للآداب والشذوذ الجنسي"[٢]. فالقنوات الفضائية الجنسية المفتوحة والمشفرة تقتحم حرمة البيوت، ولا تحترم قيمة ولا ترعى تقليد، ولا تفرق بين طفل وكهل، وبين فتاة وامرأة، وبين شاب وعجوز، فهى تدمر في طريقها كافة القيم والأعراف والتقاليد[٣]. مما أسفر عن ظهور أجيال تعشق العنف والجنس وتمجد البطولات الزائفة وتتعاطف مع الشر.

علاوة على ما سبق، تُعد ظاهرة العولمة من أبرز التغيرات الثقافية التي طرأت على المجتمع المصري في الآونة الأخيرة، وشغلت الأذهان واختلفت حولها الآراء ما بين مؤيد ومعارض، فيرى الجابري "أن العولمة تعني في معناها اللغوي تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله، وتعني في الوقت الراهن العمل على تعميم نمط حضاري يخص بلد بعينه هو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات على بلدان العالم أجمع، والعولمة أيدولوجية تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم وأمركته"[٤].

وتُعتبر العولمة أخطر ما يواجه الدول النامية في عصر الفضائيات والسموات المفتوحة، نظرًا لما تحمله من عواقب وخيمة على قيم تلك الدول وهويتها، فالعولمة ثقافة تتميز بعدة سمات خطيرة، لعل من أبرزها: أنها ثقافة تمجد الاستهلاك والعنف والفردية والأنانية، وأنها ثقافة مادية بحتة لا مساحة فيها للمشاعر الإنسانية، وأنها ثقافة تستهين بكثير من القيم المجتمعية؛ فهي لا تقيم وزنًا لهوية أو انتماء ولا تهتم بحقوق المواطنين ولا باعتبارات البيئة، كما لا تقيم وزنًا

---

1 - سعيد إسماعيل علي: تعليما بين الأمس والغد ، مرجع سابق ، ص ١٥٣.

2 - عبد الخالق يوسف سعد ، سعيد حسن عبد العال زيد: " دور الإعلام في تربية الطفل المصري في ضوء بعض المتغيرات الثقافية المتصلة بالعولمة "، مجلة البحث التربوي ، م (١) ، ع (١) ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٢ ، ص ص ٢٠٣ ، ٢٠٤.

3 - المجالس القومية المتخصصة: " أخلاقيات الإعلام " ، تقرير المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب والإعلام ، الدورة (٢١) ، ١٩٩٩/٢٠٠٠ ، ص ٤٦.

4 - محمد عابد الجابري: " العولمة والهوية الثقافية " ، مجلة المستقبل العربي ، ع (٢٢٨) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ١٦.

للمجتمع المدني ولا للحقوق الديمقراطية للمواطنين، وتشجع على الانتهازية والجشع والوصول إلى الأهداف بأي وسيلة[١].

وهكذا يتضح أن للعولمة آثارها الخطيرة على المجتمع بصفة عامة، وعلى منظومة القيم الاجتماعية التي تحكم علاقات الأفراد داخل المجتمع بصفة خاصة، فهي ثقافة تتضمن جوانب سلبية عديدة ترمي إلى: سحق الهوية والشخصية الوطنية المحلية وإعادة تشكيلها في إطار هوية وشخصية عالمية، وسحق الثقافة والحضارة المحلية الوطنية، وإيجاد حالة اغتراب ما بين الإنسان الفرد وتاريخه الوطني والموروثات الثقافية والحضارية التي أنتجتها حضارة الآباء والأجداد، وسحق المنافع والمصالح الوطنية واستباحة الخاص الوطني وتحويله إلى كيان رخو ضعيف غير متماسك، والسيطرة على الأسواق المحلية من خلال قوى فوقية تمارس سطوتها وتأثيرها، إضافة إلى فرض الوصاية الأجنبية، باعتبار أن العولمة مصدرها أجنبي، وباعتبار أن هذا الأجنبي أكثر تقدمًا وقوة ونفوذًا[٢].

ثالثًا: المتغـــيرات الســياســيــة:

شهد المجتمع المصري- فيما لا يزيد عن نصف قرن من الزمان- تحولات سياسية كبرى، بلغت فيها درجـة التغير حدًا كبيرًا، فمن اندماج في منظومة العالم الغربي سياسيًا إلى معاداته والدخول مع بعض أطرافه في حرب، ثم إلى مصادقته بل والتحالف معه، وعكس هذا ماحدث مع منظومة ما كان يسمى بالعالم الاشتراكي، ومن سيطرة تامة على العمل الحزبي بعد فترة تعدد حزبي تعود مرة أخرى إلى التعدد الحزبي السياسي، ومن الوقوف موقف المجابهة العنيفة مع هذه الدولة أو تلك من منظومة الدول العربية إلى التصادق والتعاون والتحالف ثم العودة مرة أخرى إلى الموقف السابق وبالعكس، ومن محورة معظم حياتنا القومية لمواجهة الخطر الصهيوني الإسرائيلي إلى درجة قيام حروب إلى مرحلة سلام بل وتعاون في بعض الأحيان[٣].

وكان من نتيجة تلك التحولات أنها أفقدت الناس الثقة بأجهزة الدولة: "أليست هذة الأجهزة ذاتها ونفس الأشخاص العاملين فيها أحيانًا هى التي كانت تقول عكس ذلك تمامًا؟، الاتحاد السوفيتي الصديق أصبح العدو، وأمريكا العدو أصبحت الصديق، وإسرائيل كانت عدوًا فأصبحت خصمًا ثم صديقًا، والقطاع العام كان مستقبل مصر فأصبح خرابها، والعرب إخوتنا أصبحوا أعدائنا، والاشتراكية كانت عدلاً وكفاية فأصبحت ظلمًا واستبدادًا"[٤].

---

[1] - عبد الخالق يوسف سعد ، سعيد حسن عبد العال زيد: مرجع سابق ، ص ص ٢١١، ٢١٢.

[2] - حافظ فرج: " مواصفات نظام تربوي مستقبلي يتفق ومستجدات عصر العولمة " ، مستقبل التعليم في مصر بين الجهود الحكوميـة والجهود الخاصة ، المؤتمر العلمي السنوي الأول ، م (١) ، مرجع سابق ، ص ١٥٨-١٦٠.

[3] - سعيد إسماعيل علي: التعليـم على أبواب القرن الحـادي والعشرين ، مرجع سابق ، ص ص ١٩٩، ٢٠٠.

[4] - سمير نعيم أحمد: مرجع سابق ، ص ١١٥.

وعلى الرغم من التحولات التي شهدتها ساحة العمل السياسي في مصر، إلا أن ثمة مجموعة من الملامح العامة يتميز بها النظام السياسي المصري ، قديمًا وحديثًا، لعل من أهمها:

١- **النـزعـة الفـرديـة الشـديـدة:** فعلى الرغم من الثوب الديمقراطي الشكلي، وعلى الرغم من التأكيد اللفظي في كل المناسبات على سيادة القانون، "يتسم واقعنا السياسي- منذ الخمسينيات- مع اختلاف في الدرجة وليس في النوع بالنزعة الفردية الشديدة أو الديكتاتورية الواضحة في الحكم سواء بالنسبة للحاكم أو بالنسبة للتنظيم السياسي الواحد الذي اكتسب أغلبيته وسيطرته بالتزييف والتزوير رغم التعددية الحزبية الصورية"[١]. فالنظام السياسي في مصر "لا يسمح بالتعدد والحوار إلا في أضيق الحدود وبكثير من القيود، بحيث نجد أن معظم مناقشاتنا السياسية والاجتماعية محسومة حتى قبل أن تبدأ لأن ثمة رأيًا مسبقًا تم إعداده حتى قبل تشكيل اللجنة التي ستناقشه"[٢]. وبذلك يفتقد نظامنا السياسي الكثير من عناصر النظم الحديثة المتطورة والتي من أهمها: "الاستجابة لحاجات المواطنين ومشاركتهم في اتخاذ القرارات التي تتصل بحياتهم"[٣]. فما زالت الأنظمة العربية تسبح في محيط الشمولية أو السلطوية، حيث تقهر الجماهير وتقيد حركتها تحت مسميات شتى، ولا فرق هنا بين نظم ملكية وجمهورية، ولا تخدعنا في هذا المجال أوصاف الثورة أو الاشتراكية أو الوحدوية التي تصف بعض النظم نفسها، فالنتيجة واضحة للعيان[٤].

٢- **المـركـزيـة**، وهى نتيجة طبيعية للفردية الشديدة التي يتميز بها الواقع السياسي في المجتمع المصري، "فمن خلال تمسك الحاكم بمصادر القوة واعتبار أنه المصدر الحقيقي في صناعة القرار، يتضح جليًا أن المركزية أصبحت هى الصفة المميزة للسلطات السياسية في مصر"[٥]. حقيقة قد تكون هناك مؤسسات متمايزة يُفترض أنها تشارك في صنع القرار، "إلا أن هذا التمايز هو في الواقع تمايز في الشكل لا في الجوهر"[٦]، فأصبح "النشاط يتمحور عادة حول رأي السلطة واهتماماتها، حيث يقف الحاكم كالمايسترو تتعلق بحركة يده العيون فتعلو الأصوات حيث تشير وتنخفض حيث تريد"[٧].

٣- **تقييـد فـرص المشاركـة السياسيـة الحقيقيـة للمواطنيـن**، حيث عملت النخبة الحاكمة جاهدة على تقييد فرص المشاركة الشعبية الفعالة في العملية السياسية، واتبعت مـن

---

[1] - عبد الرحمن السيد حسن عبود: مرجع سابق ، ص ٧٠.

[2] - المرجع السابق: ص ٦٨.

[3] - محمد محمد سكران: التعليم المصري "دراسات نقدية "، سلسة بحوث ودراسات تربوية ، جـ (١) ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٣١.

[4] - السيد يسين: الحرب الكونية الثالثة (عاصفة سبتمبر والسلام العالمي) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١٨.

[5] - أحمد مختار مكي: مرجع سابق ، ص ٧٠.

[6] - محمد محمد سكران: التعليم المصري " دراسات نقدية" ، مرجع سابق ، ص ٣٠.

[7] - سعيد إسماعيل علي: محنة التعليم في مصر ، مرجع سابق ، ص٥٣.

أجل تحقيق ذلك العديد من الأساليب، كان من أبرزهـــا:[١]

- إصدار مجموعة من القوانين التي تضيق على نشاط المعارضة والتي يمكن استخدامها ضد المخالفين في الرأي، منها قانون حماية القيم من العيب، وقانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي.
- محاصرة نشاط الأحزاب المعارضة والتضييق على قنوات التعبير السياسي في النقابات المهنية.
- تردي قاموس التعامل السياسي، بحيث أُتهمت المعارضة بالخيانة والعمالة والإلحاد.
- تعقب الآراء المخالفة وقيام المدعي العام الاشتراكي بالتحقيق مع بعض المفكرين السياسين حول أفكارهم.

ومما ضاعف من تقييد فرص المشاركة الشعبية في العملية السياسية أيضًا أن "التحول نحو التعددية الحزبية جاء في الأساس بقرار سلطوي (قانون الأحزاب الصادر في يونيو ١٩٧٧)، ومن ثم أخذت التعددية الحزبية شكل الهبة من القيادة السياسية التي طالما لوحت بالتهديد بالتخلص منها وتحجيمها في مواقف عديدة"[٢]. فضلاً عن ذلك، فإن السلطة السياسية في مصر تسيطر على الصحافة والإذاعة والتليفزيون، حيث "تقوم وزارة الإعلام بالإشراف المباشر على اتحاد الإذاعة والتليفزيون، وتفرض عليه التبعية الكاملة للسلطة. وتوضح متابعة وسائل الإعلام القومية في مصر إفراطها في تسويق السياسات الحكومية، وتمجيد دور الفرد في العمل السياسي عمومًا، وتنزيه رئيس الجمهورية عن السهو أو الخطأ فذاته مصونة لا يمكن المساس بها. كما أنها تؤكد دومًا على أهمية الاستقرار في ظل نظام الحكم القائم، وتُعلي من شأن الحكام في تاريخ البلاد مقارنة بالشعب، فالتغيير يبقى دومًا رهن مشيئة الزعيم أو الحاكم دون عامة الناس الذين يتكرس في نفوسهم الإحساس بعدم الفعالية السياسية"[٣].

وقد اعتمدت أجهزة الدولة على الحملات الإعلامية المكثفة لتضليل عقول البشر، حيث يعتبر التضليل إحدى الأدوات التي تسعى النخبة الحاكمة من خلالها إلى تطويع الجماهير لأهدافها الخاصة[٤]. وفي إطار ذلك تقوم المؤسسة الإعلامية بدورها في تجزئة الحقائق، وتقديم المعلومات الكاذبة، والتركيز على بعض الأحداث دون غيرها، وتضخيم بعض الأحداث والتهوين من البعض الآخر، بل وتنتهج تجاه بعض الأحداث الداخلية أو الخارجية أسلوب

---

[1] – سعيد إسماعيل علي: الأصـــول السياســـية للتربيـــة ، مرجع سابق ، ص ص ٢٧٣، ٢٧٤.

[2] – مصطفى عبد الحميد حسن عنابي: مرجع سابق ، ص١٠٧.

[3] – عبد السلام علي نوير: الثقافة السياسية للمعلم في مصر (دراسة ميدانية لمعلمي مرحلة التعليم الأساسي) ، رســـالة دكتـــوراه غـــير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعـــــة القاهـــــرة ، ١٩٩٨ ، في مصر ، ص ١٣٣.

[4] – هربرت أ شيللر: المتلاعبون بالعقول ، ترجمة عبد السلام رضوان ، سلسلة عالم المعرفة (١٠٦) ، المجلس الـــوطني للثقافـــة والفنـــون والآداب ، الكويت ، أكتوبر ١٩٨٦ ، ص ٥.

الصمت أو التجاهل في إطار عملية واعية لتصنيف الأحداث وترتيبها وإعادة تركيبها بما يخدم الرسالة الأيدلوجية للطبقة الحاكمة، وبما يخدم هدف تجهيل المواطنين وتزييف وعيهم وخلق رأي عام زائف، ولكن مساندًا للسلطة القائمة وللنظام القائم[١].

وكان لسيطرة الدولة على الصحافة وأجهزة الإعلام آثارها الوخيمة على حرية الكلمة في مصر، إذ أصبحت الصحافة وأجهزة الإعلام "تبدي حذرًا شديدًا في توجيه النقد للسلطة وممارستها، وإذا سُمح للآراء المخالفة لرأي السلطة بالنشر في الصحف الحكومية فإنها تتعرض للعديد من التعديلات من حذف وإضافة وتحويل وتنقيح واختصار على أيدي حراس البوابات الإعلامية من رؤساء التحرير وأمثالهم"[٢].

وهكذا أصبحت وسائل الإعلام تقوم في هذا المجال بدور قمعي يتمثل في "تسييد آراء وأفكار أصحاب السلطة الاقتصادية والسياسية، ومكونة إطار الرأي العام، وإطار للنظر إلى الأمور، وإطار للسلوك يحدد للمواطن ما ينبغي له أن يفصح عنه من آراء، ومصورًا له أن آراءه الأخرى الكامنة غير المعلنة، ليست سوى آراء شخصية فردية غير ناضجة، أو مجرد آراء لأقلية خارجة عن الإطار العام للمجتمع وتوجهاته المقررة والمستقرة، وعليه بالتالي أن يقمعها داخله أو يتخلى عنها، ويتبنى بدلاً منها تلك الآراء السائدة أو الشائعة"[٣]. وفي هذا الصدد، تؤكد نتائج إحدى الدراسات على أن نشرات الأخبار في التليفزيون تغفل بصورة ظاهرة دور الأحزاب في الحياة السياسية المصرية، وخاصة أحزاب المعارضة، بينما تركز فقط على الحزب الوطني الحاكم، رغم أن النظام السياسي المصري يعرف التعددية الحزبية منذ عام ١٩٧٦[٤].

ومن ثم يتضح أن ساحة العمل السياسي في مصر قد اقتصرت على فئات معينة، في حين حُرمت منه فئات أخرى، فلو تأملنا – مثلاً- "واقع الساحة الحزبية لوجدناها مجرد ديكور وليست حقيقة، فضلاً عن حصار رهيب لعمل كل حزب ما عدا حزب الحكومة، فقنوات الإذاعة والتليفزيون محجوبة تمامًا، والاجتماعات الجماهيرية محظورة، واختيار قيادات العمل العليا في مختلف المواقع لا يكون من بين أعضاء الأحزاب أبدًا، مما يؤدي في النهاية إلى تجفيف ينابيع التغذية الجماهيرية للأحزاب"[٥].

---

[1] - عبد الخالق فاروق ، محمد فرج: أزمة الانتماء في مصر " الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لسياسة الانفتاح الاقتصادي " ، مركز الحضارة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ٢٢٠.

[2] - عواطف عبد الرحمن: مرجع سابق ، ص ص ١٢٣، ١٣١.

[3] - عبد الخالق فاروق ، محمد فرج: مرجع سابق ، ص ٢١٩.

[4] - محمود حسن إسماعيل: " أحبار التليفزيون والتنشئة السياسية للمراهقين "، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر " التنشئة السياسية للطفل في مصر" ، ٤- ٦ مايو ١٩٩٦ ، المركز القومي لثقافة الطفل ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٣٩.

[5] - سعيد إسماعيل علي: شجون جامعية ، مرجع سابق ، ص ١٦٠.

٤- **التقلب وعدم الاستقرار**، حيث غلب على الوجه السياسي للحياة المصرية، خلال النصف الثاني من القرن العشرين، "التقلب أكثر من الاستقرار، والتسلط بالقهر والتخويف أكثر من اللجوء إلى أساليب الإغراء والإقناع، والبطش بكل ما يقف ومن يقف في وجه هذا التسلط"[١]. فعلى الرغم من رفع شعارات الديمقراطية وسيادة القانون ودولة المؤسسات، إلا أن "الكبت السياسي ظل هو القاعدة العامة والحرية هى الاستثناء، فالرأي الآخر محظور إلا فيما ندر"[٢]. وربما يرجع ذلك إلى طبيعة النظام الحاكم في البلاد، "فمصر تخضع منذ عهد الثورة وحتى الآن لحكم عسكري، وتمارس بشكل أو بآخر نظام الحكم الواحد، وتقوم المجالس النيابية فيها بمهمة صورية أساسًا لا تزيد في معظم الأحوال على محاولة إكساب شرعية شكلية لقرارات الحزب الحاكم، وتتعرض فيها أحزاب المعارضة، في الأحوال القليلة التي يُسمح لها بممارسة بعض النشاط، لصور مختلفة من القهر تخفض فاعليتها إلى الحد الأدنى"[٣].

وعليه "شاعت الأساليب العسكرية من طاعة وامتثال في كافة المجالات وفي أساليب التنشئة، وضاق الحكام بالنقد والمعارضة وغيرها من الأساليب التي لا تقرها الطبيعة العسكرية، ومن ثم شاع القهر والإرهاب، وأصبح بعبع السلطة هو الظاهرة المستقرة في وجدان الخاصة والعامة، فابتعدوا عنها وجدانيًا وامتثلوا لها كرهًا وطوعًا"[٤].

٥- **غياب الحوار العقلي الواعي بين الحاكم والمحكوم**، حيث تميزت الحياة السياسية المصرية - خاصة خلال الربع الأخير من القرن العشرين- بغياب الحوار العقلي الواعي بين الحاكم والمحكوم وسيطرة القهر والاستبداد على أسلوب التعامل بينهما. فعلى الرغم أن "معظم الأقطار العربية تلوك كلمة الديمقراطية، لكنها لا تمارسها، وإن كان ثمة ممارسة، فهى ممارسة محكومة وبقدر لمجرد التنفيس عن الكظوم، وهذا الوضع يتيح فرصة الرأي الواحد ويبتعد بالضرورة عن أفكار وأحاسيس جموع الشعب المقهورة، والتي تتبخر آمالها وتذروها الرياح"[٥]. وعليه أصبح القهر هو "إيدز العصر في كثير من الدول النامية، ومنها الدول العربية في الغالب والأعم، وشيوع مناخ القهر والاستبداد يقف – بلا شك- عائقًا في وجه عملية التقدم، حيث يجعل من اختيار القيادات عملية لا يقصد بها الإبحار في بحر

---

1 - مصطفى سويف: مرجع سابق ، ص ١٢٤.

2 - عفاف علي عمران: " الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة التطرف الديني " ، مجلة دراسات تربوية ، م (٩) ، جـ (٦٣) ، ١٩٩٤ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ص ٢٧٠.

3 - حلال أمين: نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع في مصر ، مرجع سابق ، ص ٣٣.

4 - محمد محمد سكران: التنشئة السياسية والاجتماعية ، سلسلة بحوث ودراسات تربوية ، جـ (٢) ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٢١.

5 - عزيز حنا داود: " التربية النضالية ضرورة للشعب العراقي" ، مجلة دراسات تربوية ، م (٣) ، جـ (١٠) ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ١٦.

التقدم والازدهار، ولكن لتأمين القوى القاهرة المهيمنة، ومن ثم فلا تكون الكفاءة والقدرة والعلم والأخلاق هى معايير الاختيار، وإنما المسايرة والطاعة والثقة"[١].

وترتب على ذلك التذبذب السياسي الذي عايشه المجتمع المصري، خاصة خلال الربع الأخير من القرن العشرين، ومناخ عدم الثقة والارتباط بالحاكم الفرد انتشار العديد من الظواهر السلبية في المجتمع، لعل من أبرزها:

أ- **ضعف المشاركة الشعبية في الحياة السياسية**، وعزوف أفراد المجتمع عن المشاركة في الانتخابات، وانتشار ظاهرة التغريب السياسي والاجتماعي، وانشغال الناس عن القضايا المصيرية بمسائل أخرى ليست ذات أهمية وغياب الأهداف القومية والرؤى العقلانية والعجز عن ممارسة الحوار البناء[٢]. ونتج عن ذلك وجود نوع من اللامبالاة السياسية بين الأفراد داخل المجتمع، نتيجة وجود فراغ سياسي كبير بينهم، وقلة وضوح الفكر القومي أمامهم، وقلة إمتلاكهم الحس السياسي والوعي القومي بالقدر الذي يمكنهم من المشاركة في أحداث المجتمع[٣]. وتؤكد نتائج دراسة ميدانية (١٩٨٤) على انتشار ظاهرة الاغتراب السياسي بين الشباب، خاصة المتعلم، وعزوف نسبة كبيرة منهم عن متابعة القضايا السياسية، حيث وجدت أن الطلاب الذين يحرصون على قراءة موضوعات رياضية في الصحف والمجلات يمثلون (٩٦,٨%) من أفراد عينة الدراسة، في حين يأتي في المرتبة الأخيرة من يحرصون على قراءة موضوعات سياسية، فنسبتهم لا تزيد عن (٣٨%)، ووجدت أن (٥٣%) من الطلاب يهتمون اهتمامًا متزايدًا بالبرامج الرياضية في الإذاعة والتليفزيون، في حين كان (٢٠%) منهم فقط يهتمون بالبرامج السياسية والاقتصادية مجتمعة، وقد أجمع (٩٣,٨%) من الطلاب أن الحيز المخصص للشباب ومشكلاتهم في الجرائد لا يعبر عن مشكلاتهم واحتياجاتهم، وذكر (٥١,٦%) من الطلاب "عينة الدراسة" أن النظام التعليمي الحالي لا يمكنه تنمية الوعي السياسي للشباب[٤].

ب- **اهتزاز ثقة أفراد المجتمع بأجهزة الدولة**، وضعف قيم الولاء والانتماء للمجتمع، حيث أكدت نتائج دراسة ميدانية (١٩٩٩) أن التحولات التي شهدها المجتمع المصري – منذ منتصف السبعينيات وحتى الآن- قد أثرت على طبيعة القيم والمشاعر المعبرة عن الانتماء لدى الشباب، فوجدت أن ثمة ارتفاعًا في نسبة الشباب ذوي المشاعر

---

[1] – سعيد إسماعيل علي: شجون جامعية ، مرجع سابق ، ص ١٦٢.

[2] – المجالس القومية المتخصصة: " مواجهة الأزمة الأخلاقية والسلوكية " ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤.

[3] – سعيد إسماعيل علي: الأصول السياسية للتربية ، مرجع سابق ، ص ١٦٣.

[4] – سعد إبراهيم جمعة: الشباب والمشاركة السياسية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ١٣٤، ١٣٨، ١٦٢.

والقيم السلبية حيث بلغت (٤١%) من عينة الدراسة، في حين بلغت نسبة من يمتلكون مشاعر وقيم إيجابية (٣٥%)، كما وجدت أن هناك عزوف لدى الشباب عن المشاركة التطوعية والسياسية، حيث بلغت نسبة غير المشاركين من أفراد العينة (٨٢%)[١].

ج- **نمـو تنظيمـات الرفـض السياسـي والاجتماعـي** وظهور جماعات الولاء المضاد، حيث أدى "تضييق أو تغييب القنوات الشرعية للتعبير إلى عواقب وخيمة، كان من أهمها أنه أفسح المجال لاستشراء الجماعات السرية من جهة، ودفع إلى استخدام العنف كوسيلة للتعبير من جهة أخرى"[٢]. ففي أعقاب هزيمة (١٩٦٧) زادت موجة التدين بين الشباب، والتي سرعان ما تحولت - خلال السبعينيات- من موجة هلامية وانسحابية وغيبية إلى حركة سياسية تمردية ناقدة، وأخذ هذا التيار الديني السياسي العام يطرح بدائل أيدولوجية لمواجهة أزمة المجتمع العربي بالعودة للأصالة الإسلامية وتطبيق الشريعة وإقامة النظام الاجتماعي الإسلامي العادل، وفي أحشاء هذا التيار الديني السياسي تكونت العديد من التنظيمات الأخرى، بعضها علني يدعو إلى فكره سلميًا بالحكمة والموعظة الحسنة، وبعضها سري تحت الأرض ويُعد لهم ما استطاعوا من قوة ومن رباط الخيل، وذلك لشن حرب شاملة على مجتمع الشك والفسـاد[٣].

وكان من نتيجة غياب عقيدة أو عقائد فكرية يتم من خلالها استقطاب هذه القطاعات الواسعة من الشباب أن نجحت تلك التنظيمات الدينية المتطرفة في تجنيد آلاف الشباب، حيث أثبتت دراسة ميدانية أجريت حول تنظيم الجهاد (١٩٨٦) أن أكثر من (٥٠%) من أعضائه من الشباب ممن هم دون الخامسة والعشرين، وأن (٤٤,٥%) من الأعضاء الذين أجريت عليهم الدراسة كانوا من الطلاب[٤]. وأثبتت دراسة ميدانية أخرى (١٩٨١) أن متوسط عمر أعضاء جماعتي منظمة التحرير الإسلامية والتكفير والهجرة يقع بين (١٧: ٢٦) سنة، معظمهم جاءوا من قرى ريفية صغيرة إلى القاهـرة أو الإسكندريـة لاستكمال دراستهم أو للبحث عن فرصة عمل[٥].

---

[1] - نجلاء عبد الحميد راتب: الانتماء الاجتماعي للشباب المصري "دراسة سوسيولوجيـة في حقبـة الانفتـاح" ، سلسـلة كتـاب المحروسـة ، ع (٣٦) ، مركز المحروسـة للبحوث والتدريب والنشر ، القاهـرة ، يناير ١٩٩٩ ، ص ص ٣٤٤، ٣٤٥.

[2] - ليلى عبد الجواد ، محمد سعد محمد: مرجع سابق ، ص ٥٨١.

[3] - عفاف علي عمران: مرجع سابق ، ص ص ٢٧٥، ٢٧٦.

[4] - نعمة الله جنينة: تنظيم الجهاد هل هو البديل الإسلامي في مصر ! ، كتاب الحريـة ، دار الحريـة للصحافـة والطباعـة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ص ١٤٢ ، ١٤٣.

[5] - Saad Eddin Ibrahim. (December 1981). " Anatomy of Egypt's Militant Islamic Groups: Methodological notes and preliminary findings " , In International Journal Of Middle East Studies, vol. (12), No. (4), PP. 423 - 453.

وشهدت فترة السبعينيات أيضًا ظهور ونمو تنظيمات أخرى غير تلك التنظيمات الدينية، اتخذت شكلاً سياسيًا صرفًا، مثل الجماعات الناصرية، والجماعات الشيوعية بمختلف اتجاهاتها وانتماءاتها الفكرية، وتكشف تلك التنظيمات في حقيقة الأمر عن أزمة النظام الأيدولوجية، وعن غياب الإطار الفكري العام الذي يمكن من خلاله استقطاب مثل هذه الجماعات، كما تكشف أيضًا عن ضعف المؤسسات السياسية القائمة[١].

ويتضح من خلال العرض السابق، أن النظام المصري بصفة عامة (السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي) قد "افتقد هوية متميزة، ففي المجال الاقتصادي لا يمكن وصفه بالاشتراكي أو الرأسمالي ، وفي مجال التنظيم السياسي لا يمكن اعتباره نظام حزب واحد ولا تعدد أحزاب، وفي مجال الحكومة يجمع بين البرلمانية والرئاسية؛ فهو يأخذ من النظام الأمريكي سلطات رئيس الجمهورية دون أن يأخذ سلطة الكونجرس الرقابية، كما حاول في فترة سابقة أن يأخذ من النظام السوفيتي أشكاله التنظيمية دون أن يقبل دور الحزب"[٢].

وذلك ما أيده "مراد وهبة" بقوله: "إذن ليس لدينا فلسفة، لأنه ليس لنا هوية واضحة، فالسؤال مازال قائمًا: من نحن؟ فنحن ننتمي إلى العالم الثالث، وهو عالم يقف حائرًا بين عالمين محددين أحدهما رأسمالي والآخر اشتراكي، وهذان العالمان يتفقان في أنهما علمانيان في حدهما الأدنى ويفترقان في حدهما الأعلى، إذ أحدهما اشتراكي والآخر رأسمالي، أما العالم الثالث ففي حده الأدنى يخلو من العلمانية وفي حده الأقصى يترنح بين الرأسمالية والاشتراكية"[٣].

انعكاسات المتغيرات المجتمعية المختلفة على مجتمع التعليم في مصر:

يرتبط التعليم ارتباطًا وثيقًا بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بمعنى أنه "ليس هناك تعليم عام مجرد ومنفصل عن ظروفه التاريخية وقابل لكل زمان ومكان ولكل البلدان، وإنما يعكس التعليم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع"[٤]. فالتعليم باعتباره منظومة اجتماعية فرعية من البنية الكلية للمجتمع، لم يكن ولا يستطيع أن يكون بعيدًا عن التحولات التي تعتري بنية المجتمع، إذ إن "التعليم يُعد نسقًا جزئيًا ضمن نسق عام هو النسق الاقتصادي الاجتماعي، وهذا النسق الجزئي لابد وأن يتأثر بشكل حاسم بما يجري في النسق العام، كما أنه يعود ويؤثر فيه"[٥].

---

[1] – السيد سلامة الخميسي: الجامعة والسياسة في مصر ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٧، ١٤٨.

[2] – سعيد إسماعيل علي: الأصول السياسية للتربية ، مرجع سابق ، ص ٢٧٦.

[3] – مراد وهبة: حرثومة التخلف ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ٧.

[4] – شبل بدران: كما يكون المجتمع تكون التربية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٣ ، ص ١٥٣.

[5] – عبد العظيم أنيس: إصلاح للتعليم أم مزيد من التدهور ، مرجع سابق ، ص ص ٣ ، ٤.

وكان للتحولات التي شهدها المجتمع المصري، خاصة خلال الربع الأخير من القرن العشرين، انعكاساتها الخطيرة على مجتمع التعليم، وربما تتجلى أبرز مظاهر تلك الانعكاسات فيما يلي:

- **التدهور الملموس لقيمة التعليم في المجتمع**، فقيم التعليم والثقافة بدأت تشهد هبوطًا مستمرًا، حيث "بدأت الأجيال الجديدة تشهد بعينها أن هناك طرقًا للكسب السريع لا تحتاج إلى سهر الليالي وإرهاق العيون والجيوب في سبيل التعليم، فالرشوة والنصب والاحتيال والمضاربة والعمولات و "اخطف واجري" إلى غير ذلك من قيم هابطة هى أقصر الطرق إلى الغنى والثراء"[١]. ولم يعد العلم والتعليم مؤشرًا للمكانة الاجتماعية، أو الدخل، لدرجة أن الغالبية العظمى من المتعلمين أصبحت تندرج ضمن أكثر الفئات معاناة في المجتمع، وأصبحت لا تحظى بالتقدير والاحترام الواجب[٢]. وهذا جعل من التعليم قيمة لا تحظى باحترام وتقدير الجميع، فالعلم لم يعد هو السبيل للنجاح والترقي في الحياة الاجتماعية.
- **زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الخاص وتعليم اللغات**، حيث أدى تدهور حال العملية التعليمية في المدارس الحكومية إلى تكالب الكثيرين على التعليم الخاص بحثًا عن خدمة أفضل، في الوقت الذي أصبحت فيه الخدمات الحيوية - كالتعليم والرعاية الصحية- تنقسم إلى خدمات عامة متدهورة وخدمات خاصة متميزة. ومن ثم "وجدت المدارس الخاصة ومدارس اللغات نفسها أمام طوابير طويلة من راغبي الالتحاق بها، فالتهبت أسعارها وتدخلت الوساطات والمحسوبيات، وبذلك تحدث عملية فرز وانتقاء مستمرة، بحيث لا يلتحق بهذه المدارس إلا أبناء الطبقة الجديدة من أغنياء الانفتاح فيحصلون على خدمة تعليمية متميزة، في حين لا يجد أبناء جماهير الشعب أمامهم إلا المدارس الحكومية التي بدأت تئن بأوجه النقص العديدة، مما أفقر الخدمة بها وزاد من تنفير الناس منها"[٣]. ومن ثم بدأت تمثل هذه النوعية من المدارس الخاصة ومدارس اللغات "خرقًا لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وانحيازًا طبقيًا واضحًا، حيث لا يُقبل بتلك المدارس إلا فئة معينة من التلاميذ من أبناء الطبقة القادرة في المجتمع المصري، ولا تتعداها إلى ما سواها من باقي الطبقات"[٤].

وفي ظل ذلك التكالب على التعليم الخاص وتعليم اللغات دخلت الحكومة هى الأخرى في دائرة السباق من أجل الربح، وذلك عندما صدر قرار وزير التعليم رقم (٢) لسنة ١٩٧٩ والخاص بإنشاء مدارس لغات تجريبية مشتركة ابتدائية وإعدادية وثانوية، ويلحق بها فصول حضانة، وبذلك تكون الحكومة قد دخلت كتاجر من تجار السوق، مع وجود فارق أساسي

---

[1] - أحمد أنور: مرجع سابق ، ص ٢٠٧.

[2] - عادة عبد التواب عبد العزيز اليماني: مرجع سابق ، ص ٥٠.

[3] - سعيد إسماعيل علي: محنة التعليم في مصر ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٦ ، ١٨٧.

[4] - أحمد أنور: مرجع سابق ، ص ٢٠٨.

وهام ليس في صالح الدولة، يتمثل في أنها استخدمت مباني المدارس الحكومية في تعليم خاص مما يُعد هدرًا وخرقًا لمبدأ مجانية التعليم[١].

- **انهيار مبدأ مجانية التعليم ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية**، إذ "تحول التعليم إلى سلعة باهظة الثمن، وذلك حينما ارتبط بمدارس خاصة ذات مصرفات خيالية يلتحق بها فقط أبناء الأغنياء"[٢]. فضلاً عن أن مصروفات التعليم الحكومي لم تسلم هى الأخرى من التضخم وزيادة الأسعار، فحتى عام (١٩٦١) كانت المصروفات التي يدفعها طالب الكليات النظرية هى عشرين جنيهًا، وخمس وعشرين جنيهًا في الكليات العملية، في الوقت الذي كانت تكلفة الطالب تقدر بحوالي (١٢٨) جنيهًا في العام، أي أن المصروفات كانت تشكل نسبة (١٧,٥%) من تكلفة الطالب، وعند تقرير الرسوم التي يدفعها الطالب عام (١٩٦٢)، في ظل المجانية، نجد أنها (٣,٧٥) جنيه، وهى تشكل نسبة (٦%) من تكلفة الطالب، لكن التكلفة أخذت في التصاعد بفعل عوامل عديدة، فهى في الوقت الذي زادت فيه عام (١٩٦٣/٦٢) بنسبة (٩٧%) عما كانت عام (١٩٥٤/٥٣)، زادت بنسبة (٤٧%) في عام (١٩٧٥/٧٤)، ثم إذ بها تقفز إلى (٣١٠%) في عام (١٩٨٥/٨٤)، أي أربعة أمثالها في فترة عشر سنوات، ومن ثم فبعد أن كانت تكلفة الطالب (١٢٨) جنيهًا عام (١٩٦٣/٦٢)، وصلت إلى (٧٧١) جنيهًا عام (١٩٨٥/٨٤)، وأصبحت الرسوم التي يدفعها الطالب تشكل نسبة (٠,٤٨%) منها بعد أن كانت تمثل (٦%)[٣].

ويشير تقرير هام عن التنمية البشرية في مصر إلى أنه في الفترة ما بين (١٩٨١/٨٠، ١٩٩١/٩٠) زادت تكاليف التعليم للفقراء بما يقرب من سبعة أمثال في الحضر، وعشرة أمثال في الريف، بالمقارنة بزيادة تراوحت من ثلاثة إلى خمسة أمثال بالنسبة لفئات الدخل المتوسط والأعلى[٤]. وجاء في تقرير آخر عن التنمية البشرية في مصر ما يؤكد أن الأسر الفقيرة تدفع (١١,٦%) من دخلها كإنفاق مباشر على التعليم قبل الجامعي، إضافة إلى (١,٦%) كإنفاق على مستويات التعليم الأعلى[٥].

ولم يقتصر الأمر على الزيادة في تكاليف التعليم، ولكنه إمتد ليطول أداء النظام التعليمي من حيث تدهور كفاءة العملية التعليمية، وأن تقديم الخدمة الكفؤ صار مقتصرًا على أولئك القادرين على الدفع، بينما تتدهور كفاءة التعليم الحكومي المتاح أو الذي ينبغي أن يكون

---

[1] - سعيد إسماعيل علي: محنة التعليم في مصر ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٧ ، ١٨٨.

[2] - أحمد أنور: مرجع سابق ، ص ٢٠٩.

[3] - سعيد إسماعيل علي: شجون جامعية ، مرجع سابق ، ص ١٠٦.

[4] - معهد التخطيط القومي: تقرير التنمية البشرية في مصر ، القاهرة ، ١٩٩٩/٩٨ ، ص ١١٢.

[5] - معهد التخطيط القومي: تقرير التنمية البشرية في مصر ، القاهرة ، ١٩٩٨/٩٧ ، ص ١١٣.

متاحًا – لعامة الشعب، بفعل خفض الإنفاق والذي يتوقع – مع تزايد معدلاته في ظل التكيف الهيكلي– تسارع في تدهور هذه الكفاءة أو على الأقل عدم التحسن في أداء النظام التعليمي، فيما يؤدي لتكريس، وربما زيادة معدلات التسرب والأمية، فضلاً عن عدم تحقيق الاستيعاب الكامل[١].

أما من حيث صلاحية المباني التعليمية وتوفر المرافق بها، تؤكد إحدى الدراسات على تركز المدارس غير الصالحة وغير المجهزة في الأحياء الشعبية والفقيرة، بينما تقل إلى حد الاختفاء في الأحياء الراقية، وعلى ذلك فإن عبء هذه الظاهرة يمثل تحيزًا ضد الفقراء ومحدودي الدخل الذين لا يجدون بديلاً عن التعليم الحكومي، بل إن سوء حالة هذا النوع من التعليم قد تدفع قطاعًا من أبناء الطبقة الوسطى لإلحاق أبنائهم بالتعليم الخاص بما يشكل عبئًا على قدراتهم المالية[٢].

– **استشراء ظاهرة الدروس الخصوصية**، تلك الظاهرة التي ترجع في الأساس إلى حقبة السبعينيات، حيث "شهدت تلك الحقبة ظهور فئات وشرائح اجتماعية جديدة ارتبطت مصالحها بمصالح النهج الاقتصادي الجديد، وأخذت هذه الفئات وتلك الشرائح تسعى لإيجاد قنوات للتمايز الاجتماعي والطبقي لنفسها ولأبنائها في مجالات الحياة المختلفة وعلى رأسها التعليم"[٣]. فضلاً عن أن "تدهور حال العملية التعليمية في المدارس الحكومية قد فرض على كثير من الأسر أن تقيم تعليمًا خصوصيًا لأبنائها في المنزل، بيد أن هذا لم يكن ليتم إلا بأجور ترتفع يومًا بعد يوم في بورصة الدروس الخصوصية"[٤].

والدروس الخصوصية بصورتها الحالية، فضلاً عن أنها تمثل عائقًا أمام تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، فإن لها آثارها السلبية على كل من المدرسة والأسرة والتلاميذ؛ إذ إنها تؤدي في الغالب إلى:[٥]

- تقليص دور المدرسة إلى حد كبير وخلق اتجاهات سلبية نحو المدرسة، وتهديد مبدأ مجانية التعليم، وإثارة الفوضى داخل الفصول الدراسية، وضياع فرص اكتشاف الموهوبين، بالإضافة إلى تهميش الحضور الطلابي في المدرسة.

---

[1] – عبد السلام نوير: " آثار التكيف الهيكلي على التوزيع الاجتماعي للفرص التعليمية في مصر" ، سياسات التكيف الهيكلي في مصر : الأبعاد الاجتماعية ، أعمال الندوة السنوية الثانية لقسم الاجتماع ، ١٥ – ١٦ مايو ١٩٩٥ ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ١٥٣.

[2] – المرجع السابق ، ص ١٤٠.

[3] – شبل بدران: التربية والمجتمع ، ط (٢) ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٣٤.

[4] – سعيد إسماعيل علي: هموم التعليم المصري ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ١٥٥.

[5] – المجالس القومية المتخصصة: " ظاهرة الدروس الخصوصية، المشكلة والحل " ، تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا ، الدورة (٢٨) ، ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، ص ٦٥– ٦٧.

- تعويد التلاميذ على السلبية والاتكالية والاعتماد على الغير، وحرمانهم من تنمية صفات القيادة عندهم، بالإضافة إلى ظهور عدد من السلوكيات السلبية، وحصول التلاميذ على درجات عالية خادعة لا تعبر عن مستوياتهم الحقيقية في المواد الدراسية.
- تفرز للمجتمع أعضاء سلبيين، وتولد حالة من عدم الرضا في نفوس غير القادرين من التلاميذ، وتؤدي إلى خلل واضح في مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وتتسبب في تحميل الأسرة أعباء مالية كبيرة قد لا تطيقها، وفي إهدار الأموال العامة والخاصة، إذ أصبحت تكاليف التعليم تدفع مرتين: الأولى تدفعها الدولة في شكل ميزانية التعليم، والثانية يدفعها الأهالي في شكل نفقات على الدروس الخصوصية.

وبذلك يصبح التعليم مجانيًا اسمًا، لا مجانيًا فعلاً، بل وأكثر كلفة مما لو كان مجانيًا بالنسبة لأعداد متزايدة من المواطنين، والمستفيدون هم حفنة من المدرسين، وكأن جنبًا من المجتمع هنا اضطر غير راغب إلى التنازل عن حقه في التعليم المجاني ليس للمجتمع صاحب المصلحة والمتحمل للتكلفة، وإنما لفئوات التعليم[١]. وثمة تخوف من غلبة النظرة الربحية والاتجاه السلعي على التعليم المصري الراهن، ويعني ذلك كما يلاحظ البعض "أن تصبح الخدمة التعليمية سلعة لا يحصل عليها إلا القادر على دفع ثمنها في السوق، وثاني الأمرين أن يسود نظام القيم السلعي العلاقة بين أطراف العملية التعليمية، فلا يقدم أي منهم شيئًا للآخر إلا توقعًا لمقابل نقدي، وهكذا تقوم العلاقة السلعية مقام العلاقة التربوية، ويصيب الاتجاه السلعي التعليم العام. ويمكن ملاحظة أعراض هذا الاتجاه في عدة مظاهر، منها: التقلص النسبي للإنفاق الحقيقي على التعليم، والاتجاه نحو الزيادة المستمرة في المصاريف التي يتحملها المستفيدون من خدمة التعليم، وسيادة واستشراء الدروس الخصوصية، وتضخم دور القطاع الخاص في التعليم، وتدني أجور ومستويات معيشة المعلم[٢].

- **غياب الممارسات الديمقراطية عن المؤسسة التعليمية**، فلا يخفى على أحد أن السلطة المركزية "ما تزال هى صاحبة الكلمة العليا في تسيير النظام التعليمي بالقرارات واللوائح الوزارية، وتعتبر هذه المركزية من الموروثات الثقافية منذ قيام الدولة الحديثة"[٣]. وهناك العديد من الشواهد التي توضح ذلك، فنذكر – على سبيل المثال– القرارات الوزارية الهامة التي اتخذت بشأن مناهج التعليم قبل الجامعي، وكذلك تلك التي اتخذت بشأن تنظيم التعليم العالي، دونما إجراء مناقشة عامة أو حتى الرجوع إلى آراء المعنيين أكثر بتلك القرارات، ومن أمثلتها: القرار الوزاري الذي صدر بخصوص إخراج مادة التاريخ من المواد

---

[1] – زيب حسن حسن: مرجع سابق ، ص ص ١١٦، ١١٧.

[2] – محسن خضر: من فحوات العدالة في التعليم ، مرجع سابق ، ص ٧٢.

[3] – حامد عمار: في التنمية البشرية وتعليم المستقبل (رؤية معيارية) ، دراسات في التربية والثقافة ، ع (٧) ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ١٣٩.

الإجبارية لطلبة القسم الأدبي بالمرحلة الثانوية، وهو القرار الذي عدل عنه فيما بعد على أثر احتجاجات قوية من جانب الجمهور. أما على المستوى الجامعي، فنذكر ذلك القرار الخاص بحرمان الأساتذة الجامعيين من حق اختيار عميدهم بالانتخاب، والذي جاء في سياق تعديلات قانون تنظيم الجامعات الصادر في مايو (١٩٩٤)، واستبدال طريقة الانتخاب بطريقة التعيين من جانب رئيس الجامعة، والذي يعين بدوره من قبل رئيس الجمهورية بناء على توصية من وزير التعليم العالي[١].

وهيمنة المركزية بهذه الصورة على كل جزئيات نظامنا التعليمي قد "يعوق حركته ويمنع كل المبادرات والمشاركات بمستوياتها المختلفة، ويعرقل الإبداع الفردي والجماعي ويقلص سلطة اتخاذ القرار التربوي في عدد محدد من الأفراد، وبالتالي يقلص هامش الديمقراطية المتاح"[٢]. ولهذا آثاره الخطيرة على العملية التعليمية، خاصة وأن "اختيار صانعي القرار التربوي من الوزراء يتم في الغالب على أساس الثقة ودرجة الولاء للنظام، لا على أساس الخبرة والكفأة"[٣].

وعليه، بدأت تتوارى القيم الديمقراطية من التعليم إلى الحد الذي أصبحت فيه مدارسنا وجامعاتنا "مسرحًا لخنق القيم الديمقراطية واغتيالها، بعد أن كانت مصنعًا لصنع هذه القيم، فجعل الدراسة في الجامعة تسير وفقًا لنظام الفصل الدراسي كان الدافع الحقيقي من وراءه هو شغل المجتمع الجامعي بالامتحانات في صورتها الحالية المعقدة، حتى لا يجد الطلاب بالذات وقتًا ينفقونه في القضايا العامة بصفة عامة والقضايا السياسية بصفة خاصة، إنه قتل وتضييق لفرص التعبير عن الرأي الحر"[٤]. كما أننا لو نظرنا إلى واقع الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية، لوجدنا أن "ثمة قوى داخلية وخارجية متعددة في منطلقاتها ومصالحها تهدف إلى حرمان الجامعة من التمتع بتلك الحرية الأكاديمية. وهذه القوى إما أنها تزعم ملكيتها للحق والحقائق المطلقة التي لا تقبل النقض أو التغيير، وإما أنها تمتلك مصادر السلطة والسلطان وتخشى من أن يهدد الفكر المتحرر مصالحها ونفوذها، وفي كلتا الحالتين تقع الحرية الأكاديمية بين فكي الرحى أو بين المطرقة والسندان"[٥].

ومن ثم جاءت المقررات الدراسية لتدعم فكرة غياب الديمقراطية، إذ أوضحت دراسات عديدة أن ما تحتويه المقررات الدراسية في مصر من قيم لا يساعد بعضها على بزوغ وتبلور

---

[1] – معهد التخطيط القومي: تقرير التنمية البشرية في مصر (١٩٩٩/٩٨) ، مرجع سابق ، ص ١١٧.

[2] – ضياء زاهر: تأملات في مسألة المشاركة الشعبية في التعليم ، مجلة دراسات تربوية ، م (٧) ، ج (٤٥) ، ١٩٩٢ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ص ٦١.

[3] – محمد محمد سكران: التعليم المصري " دراسات نقدية" ، مرجع سابق ، ص ٢٦.

[4] – سعيد إسماعيل علي: هموم التعليم المصري ، مرجع سابق ، ص ٣١.

[5] – حامد عمار: الجامعة بين الرسالة والمؤسسة ، مرجع سابق ، ص ١٠٦.

ثقافة سياسية ديمقراطية. فهى تؤكد على الجبرية لا على الانطلاق والإبداع، وتغفل موضوع حقوق الإنسان – لا سيما الحقوق الفردية كالحرية السياسية، كما أنها لا تساعد على إدراك الحقوق الديمقراطية كالمشاركة السياسية والتغير السلمي للسلطة، وتتضمن تركيزًا كبيرًا على دور السلطة التنفيذية باعتبارها مصدر القرارات، بينما لا تتناول دور المواطن إلا عرضًا، وتشير إلى التعددية السياسية والديمقراطية باعتبارها منحة من الحاكم، وتؤكد على دور الفرد في صنع التاريخ أكثر من تركيزها على دور الجماهير[١].

وأبرزت دراسة تحليلية لمضمون الكتب المدرسية في مصر(كتب الدراسات الاجتماعية والقراءة والنصوص الأدبية للصف الرابع والخامس الابتدائي والصف الأول والثاني الإعدادي) أنه لا توجد أي موضوعات داخل المقررات الدراسية تحث على المشاركة السياسية في المجتمع أو حرية الرأي، مما يساعد على غرس سياسة السمع والطاعة في نفوس الأطفال. كما يؤخذ على المقررات الدراسية أيضًا أنها لا تنمي قيم الحوار والمناقشة والبحث، التي من شأنها مساعدة التلاميذ على فهم الواقع عمومًا والواقع السياسي خصوصًا، وإنما تركز على السرد والإلقاء، وهذا من شأنه أن يربي الطفل على الإذعان والطاعة لكافة رموز السلطة، ولا يشجع على الحوار والمعارضة[٢].

لقد ساد تصور عن التلميذ المثالي في المجتمع المصري بأنه هو الشخص الذي "يبدي اهتمامًا مفرطًا بالدراسة، وتفرغًا لها، وتقبلاً تامًا لما فيها. كما أنه يحترم المسافة بينه وبين معلميه، ويبدي الطاعة التامة والامتنان لهم.. فهو مجرد مستقبل سلبي للرسالة التعليمية، متكيف مع واقع النظام التعليمي، لا يغامر بالخروج على ما يشيعه هذا الواقع من معايير وضوابط"[٣].

- **انخفاض الإنفاق على التعليم**، حيث شهدت الفترات الأخيرة – نتيجة الأزمة الاقتصادية– تقليل الإنفاق العام على التعليم والصحة. لا شك أننا مجتمع فقير "يعاني من تهرب أثريائه من دفع الضرائب، فتجئ النتيجة: موارد دولة ضئيلة وميزانية تعليم نحيلة في مقابل أعداد ضخمة ومتزايدة من الطلاب بكافة مراحل التعليم، وهنا يصبح الحل تخفيض معدلات الإنفاق على المدارس وتجهيزاتها وعلى أجور ورواتب العاملين بالتعليم، وبقدر تحديد الإنفاق، يتحدد العائد. ولما كان التعليم في النهاية هو محصلة الكم والنوع، فقد جاء الكم بلا **حدود على حساب النوع، أي مستوى التعليم ومستوى الخدمة التعليمية**"[٤]. وعلى الرغم من

---

[1] – عبد السلام علي نوير: الثقافة السياسية للمعلم في مصر ، ص ص ١٢٨، ١٢٩.

[2] – – عائشة إسماعيل عبد اللطيف معوض: مرجع سابق ، ص ١٧٨.

[3] – عبد السلام علي نوير: الثقافة السياسية للمعلم في مصر ، ص ١٢٩.

[4] – زينب حسن حسن: مرجع سابق ، ص ١١٦.

تزايد الأهمية النسبية للإنفاق القومي على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي من (٦,١%) عام (١٩٩١/٩٠) إلى (٨,٢%) عام (١٩٩٨/٩٧)، وارتفاع متوسط نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم من (١٢٤,٢٦) جنيهًا عام (١٩٩١/٩٠) إلى (٣٥١,٣١) جنيهًا عام (١٩٩٨/٩٧)، إلا أن مؤشرات الكفاءة التعليمية تشير إلى الحاجة إلى زيادة الإنفاق على التعليم لتصحيح هذه المؤشرات من ناحية، ولمواكبة المستجدات العالمية وإحداث تطوير يتناسب مع عصر المعرفة من ناحية أخرى[١]. خاصة وأن البيانات التفصيلية للإنفاق الحكومي على التعليم تشير إلى ارتفاع نصيب الباب الأول المتمثل في الأجور والمرتبات، حيث تشكل المرتبات والأجور نحو (٨٠%) من إجمالي الإنفاق على التعليم، وبالتالي ليس من المتوقع أن يكون لهذه الزيادة الطفيفة تأثير يذكر على تحسين الخدمة الفعلية المقدمة والتي تعاني أصلاً من انخفاض النوعية والكفاءة[٢].

وبالرغم من أهمية التعليم على خريطة التنمية البشرية، إلا أننا نجد أن الإنفاق العام على التعليم – طبقًا لتقرير التنمية البشرية في مصر (٢٠٠٤)- لا يتجاوز (٥,٢%) من إجمالي الناتج المحلي، ولا يتجاوز (١٩,٥%) من إجمالي الإنفاق العام، وكان نصيب التعليم قبل الجامعي (٧٢,٧%) من إجمالي الإنفاق العام على التعليم، في حين بلغ نصيب التعليم العالي (٢٧,٣%)[٣]. علاوة على قطاع التعليم، يعد قطاع الصحة في مصر من أبرز القطاعات التي تأثرت بخفض الإنفاق العام في مصر، حيث بلغت نسبة الإنفاق العام على قطاع الصحة ٢,٩% من إجمالي الإنفاق العام، وبلغت ١,٩% من الناتج المحلي الإجمالي[٤].

والحقيقة التي يجب أن يعيها الجميع أن انخفاض الإنفاق العام على التعليم والصحة وتطبيق مبدأ استعادة التكلفة في تلك المجالات الحيوية سيصيب الفقراء في مقتل، حيث يعني ذلك حرمان تلك الفئات من حقهم في التعليم وفي الحصول على الرعاية الصحية اللازمة، وبالتالي يقلل من إنتاجيتهم ومن دخولهم، ومن ثم يزيد من حدة التفاوت في توزيع الدخول في المجتمع[٥].

---

1 – زينات محمد طبالة: " الأمن الاجتماعي والتعليم " ، مؤتمر الأمن الاجتماعي والتنمية ، ١٢- ١٣ أكتوبر ١٩٩٩ ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٣١١.

2 – منى مصطفى البرادعي: " تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على التعليم والصحة في مصر" ، شركاء في التنمية: الجوانب السياسية والاجتماعية للإصلاح الاقتصادي في مصر ، قضايا التنمية (٣) ، تحرير عالية المهدي ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ١٦٩.

3 – معهد التخطيط القومي: تقرير التنمية البشرية في مصر ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ١٧٧.

4 – المرجع السابق: ص ١٧٦.

5 – عثمان محمد عثمان ، أشرف العربي: " الآثار الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر " ، مؤتمر الأمن الاجتماعي والتنمية ، مرجع سابق ، ص ٩٦.

تأسيسًا على ما سبق، يتضح أن للمتغيرات المجتمعية المختلفة التي شهدها المجتمع المصري – خلال الربع الأخير من القرن العشرين– انعكاساتها الخطيرة على مجتمع التعليم. إذ تغيرت نظرة المجتمع لأهمية وجدوى التعليم؛ فلم يعد يُنظر إلى التعليم على أنه المصعد للحراك الاجتماعي الصاعد، وتغيرت طبيعة العلاقة بين المعلم والتلميذ؛ فغلبت عليها علاقة السوق؛ فلا يقدم أي منهما شيئًا للآخر إلا توقعًا لمقابل نقدي، وزاد الإقبال على التعليم الخاص وتعليم اللغات؛ فأصحاب الأعمال يفضلون الخريجين الذين يجيدون اللغات الأجنبية ولديهم كفاءة في التعامل مع الكمبيوتر، وقليلون للغاية من خريجي التعليم العام من يملكون هذه المهارات.

خاتمة:

ومن خلال العرض السابق يتضح مدى تأثر مجتمع التعليم في مصر بالتحولات التي أصابت المجتمع، خاصة في الربع الأخير من القرن العشرين، حيث أدت تلك التحولات بصفة عامة إلى اهتزاز قيمة التعليم في المجتمع واهتزاز مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، إضافة إلى تغير الدور الاجتماعي للتعليم، وتهميش دور المؤسسات التعليمية الرسمية وعجز النظام التعليمي عن إحداث التغير الاجتماعي المنشود، ومن ثم الإبقاء على الأوضاع الطبقية تعمل عملها: صعودًا لفئة قليلة وهبوطًا للغالبية العظمى من أبناء المجتمع.

ولمزيد من التوضيح لأبعاد تلك الأزمة التي يعيشها مجتمعنا التعليمي في الوقت الراهن، يأتي الفصل التالي ليعالج بعض المظاهر الانحرافية – خاصة الانحرافات السلوكية– لأفراد مجتمع التعليم، وذلك حتى يمكننا التعرف على مدى الخلل الذي لحق بمؤسساتنا التربوية والتعليمية.